

Distr.: General  
3 June 2020  
Arabic  
Original: English



## العنف الجنسي المتصل بالنزاعات تقرير الأمين العام

### أولاً - مقدمة

1 - يقم هذا التقرير، الذي يغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2019، عملاً بقرار مجلس الأمن 2467 (2019)، الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أقدم تقارير عن تنفيذ القرارات 1820 (2008) و 1888 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013).

2 - وفي نيسان/أبريل 2019، سلم مجلس الأمن، من خلال اتخاذ القرار 2467 (2019) بضرورة اتباع نهج يركز على الضحايا للاسترشاد به في جميع التدابير الرامية إلى منع العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والتصدي له. وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر، احتفل مكتب ممثلي الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بالذكرى السنوية العاشرة للولاية بعقد جلسة استماع للضحايا وتدشين صندوق عالمي للضحايا بقيادة الحائزين على جائزة نوبل، دينيس ماكويغي ونادية مراد. ومثلت هذه المناسبة علامة فارقة وأتاحت فرصة لتقييم التقدم الهام المحرز في مجال وضع المعايير والمجالين المؤسسي والتنفيذي، ولتمهيد الطريق لعقد جديد من العمل الحاسم، مع التركيز على تمكين الضحايا وتعزيز الامتثال للالتزامات القائمة.

3 - وعام 2020 هو أيضاً عامٌ محوري بالنسبة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فبالإضافة إلى أنه يوافق الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار 1325 (2000)، والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد وثيقة إعلان ومنهاج عمل بيجين (1995)، البعيد الرؤية، فإنه سيصادف أيضاً مرور 75 عاماً على إنشاء الأمم المتحدة نفسها، بوعدها التأسيسي بتحقيق المساواة بين الجنسين المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة (1945). وعلى الرغم من التقدم الهام المحرز على الصعيدين السياساتي والتشغيلي، فإننا نواجه بيئةً أمنيةً عالميةً متزايدة التعقيد يظل فيها العنف الجنسي أسلوباً تكتيكياً قاسياً من أساليب الحرب والتعذيب والإرهاب والقمع السياسي، وأداة وحشية فعالة في التشريد والتجريد من الإنسانية. ولا يزال علينا أن نستثمر على نحو كاف في معالجة الأسباب الجذرية الهيكلية التي تؤدي إلى ارتكاب هذا العنف وإدامته، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين، الذي يتفاقم بسبب النزاع والعسكرة. وتهدف الاستجابة التي تركز على الضحايا وتقوم على الحقوق إلى تهيئة بيئة آمنة وتشاركية، بسبل تشمل وضع حلول مراعية للسياق



تبني القدرة على الصمود وتعالج التجارب المتنوعة لجميع الضحايا. وهذا النهج له أهمية حاسمة في ضمان عدم ترك أحد خلف الركب أو استبعاد أي أحد من جنى ثمار السلام والتنمية.

4 - ويشير مصطلح "العنف الجنسي المتصل بالنزاعات"، على النحو المستخدم في هذا التقرير، إلى الاغتصاب، والاسترقاق الجنسي، والبقاء القسري، والحمل القسري، والإجهاض القسري، والتعقيم القسري، والزواج بالإكراه، وسائر أشكال العنف الجنسي ذات الخطورة المماثلة التي تُرتكب ضد النساء أو الرجال أو الفتيات أو الفتيان، والتي لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بنزاع من النزاعات. وقد يستدل على وجود هذه الصلة من أوصاف الجاني، الذي يكون في كثير من الحالات منتسباً إلى جماعة مسلحة إما تابعة لدولة ما أو غير تابعة لأي دولة، ويشمل ذلك الكيانات أو الشبكات الإرهابية؛ و/أو من أوصاف الضحية التي تكون في كثير من الحالات عضواً فعلياً أو متصوراً في أقلية سياسية أو إثنية أو دينية مضطهدة، أو مستهدفة على أساس ميلها الجنسي أو هويتها الجنسانية الفعلية أو المتصورة؛ و/أو من وجود مناخ الإفلات من العقاب الذي يقترن عموماً بانتهاب الدولة؛ و/أو من وقوع آثار عابرة للحدود، مثل النزوح أو الاتجار بالأشخاص؛ و/أو من حدوث انتهاكات لأحكام اتفاق لوقف إطلاق النار. ويشمل هذا المصطلح أيضاً الاتجار بالأشخاص لغرض العنف الجنسي و/أو الاستغلال الجنسي، متى ارتُكب في حالات النزاع.

5 - وفي حين يتضرر العديد من البلدان من خطر العنف الجنسي المتصل بالنزاعات أو من حدوثه فعلاً، أو من تبعاته، فإن هذا التقرير يركّز على 19 بلداً تتوفر عنها معلومات تحققت منها الأمم المتحدة. وينبغي أن يُقرأ بالاقتران مع تقارير الـ 10 السابقة، التي تشكل أساساً تراكمياً لإدراج 54 طرفاً في القائمة (انظر المرفق). وغالبية الأطراف المدرجة هي جهات من غير الدول، عُين عدد منها باعتبارها جماعات إرهابية، وفقاً لقائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة. أما القوات العسكرية وقوات الشرطة الوطنية المدرجة في القائمة، فمطلوب منها أن تعتمد التزامات وخطط عمل محددة وذات إطار زمني، للتصدي للانتهاكات، ويحظر عليها المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويشكل التنفيذ الفعال للالتزامات، بما في ذلك وقف الانتهاكات، اعتباراً رئيسياً لرفع أسماء الأطراف من القائمة. والمطلوب أيضاً من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة تنفيذ خطط عمل من أجل منع العنف الجنسي والتصدي له.

6 - وأدى الوجود المتزايد لمستشاري شؤون حماية المرأة، الذين يتولون المسؤولية في الميدان عن عقد ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، إلى النهوض بمدى توافر المعلومات ونوعيتها. وفي وقت إعداد هذا التقرير، ينتشر مستشارو شؤون حماية المرأة في سبع من عمليات الأمم المتحدة للسلام. ووضعت جميع بعثات حفظ السلام التي تتضمن ولاياتها حماية المدنيين ترتيبات الرصد وأدرجت مصفوفة مؤشرات الإنذار المبكر بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات ضمن هياكلها الأعم المتعلقة بالحماية. ووضعت أيضاً البعثتان السياسيتان الخاصتان في الصومال والعراق ترتيبات من هذا القبيل.

7 - وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لسيادة القانون أمر بالغ الأهمية من أجل النهوض بعمليات مساءلة عن الجرائم السابقة تتسم بالمصداقية والشمول، وكذلك من أجل منع وردع الجرائم التي قد ترتكب في المستقبل. وفي هذا الصدد، يواصل فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، وفقاً للولاية المسندة إليه بموجب قرار مجلس الأمن 1888 (2009)، الدعوة إلى عقد الاجتماعات والتنسيق والتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة بغية تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية في تعزيز الضمانات

المؤسسية لمكافحة الإفلات من العقاب، في إطار جهود أوسع نطاقاً لتعزيز سيادة القانون. وقد اضطلع فريق الخبراء منذ إنشائه بأنشطة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال والعراق وغينيا وكوت ديفوار وكولومبيا وليبيريا ومالي وميانمار ونيجيريا في إطار متابعة المشاركات السياسية الرفيعة المستوى لممثلي الخاصة وبموافقة الدول الأعضاء. وفي عام 2019، ساهم فريق الخبراء في التصدي للإفلات من العقاب ودعم الضحايا، تكملة للجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة من خلال مركز التنسيق العالمي لسيادة القانون. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، واصل فريق الخبراء تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، بما في ذلك الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة والوقاية المعنية بمكافحة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، لزيادة قدرتها على التحقيق في العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومحاكمة مرتكبيه. كما قدمت الأمم المتحدة الدعم لجلسة من جلسات محكمة جنائية مخصصة في بانغي بشأن العنف الجنسي والجنساني. وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، واصل فريق الخبراء تقديم المساعدة التقنية إلى السلطات القضائية الكونغولية، وفي غينيا، قام الفريق، بصفته عضواً كامل العضوية في اللجنة التوجيهية التي أنشأتها الحكومة لتنظيم المحاكمات المتعلقة بجرائم 28 أيلول/سبتمبر 2009، التي قُتل أو اختفى فيها ما لا يقل عن 156 شخصاً ووقع فيها ما لا يقل عن 109 من النساء والفتيات ضحايا للعنف الجنسي (انظر A/74/139)، بمواصلة دعم الجهود الوطنية، بما في ذلك من خلال إيفاد مستشار قضائي أقدم منقرغ. وفي نيجيريا، تعاون فريق الخبراء مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمات غير الحكومية الدولية في دعم تدريب أعضاء سلك القضاء الوطني، بما في ذلك الوحدة المتخصصة العاملة في القضايا المتصلة بتنظيم بوكو حرام. وفي جنوب السودان، ييسر فريق الخبراء اعتماد دائرة الشرطة الوطنية لجنوب السودان خطة عملها بشأن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

8 - وتكرس شبكة مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، التي تتألف من 14 كياناً، أنشطتها لتوسيع نطاق الدعوة، وتحسين التنسيق والمساءلة، ودعم الجهود القطرية الرامية إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والاستجابة بفعالية لاحتياجات الضحايا، وفقاً للأولويات التي حددتها الشبكة ورئاستها، ممثلي الخاصة. وفي عام 2019، تم تعزيز الشبكة بإضافة عضو جديد هو مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، وبدأ تنفيذ تسعة مشاريع جديدة. ففي ميانمار، استهدف مشروع واحد تعزيز المساواة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، واستهدف آخر تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق منع الاتجار بالبشر. وفي جنوب السودان، مولت الشبكة توسيع نطاق مركز جامع لخدمات الضحايا ومشروعاً لبناء قدرات قطاع العدالة والأمن. ودعمت الشبكة كذلك مشروعين في العراق يهدفان إلى تعزيز الخدمات النفسية الاجتماعية وإنشاء آليات للتعويضات. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت الشبكة وضع الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لمنع وإنهاء العنف الجنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى، وواصلت دعم نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنساني. وعلى الصعيد العالمي، قامت المنظمة الدولية للهجرة ومكتب ممثلي الخاصة بتنظيم حلقة عمل بشأن التعويضات، ركزت على كفاءة التكامل بين الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى تحسين إمكانية حصول الضحايا على سبل الانتصاف. وبدأت الشبكة أيضاً عملية مسح لتحديد وسد الثغرات في التوجيهات والأدوات التنفيذية، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره (2019) 2467. وعملت الشبكة أيضاً في الصومال، مما أسفر عن دعم مشروع مشترك للنساء والفتيات المرتبطات سابقاً بحركة الشباب، وقامت كذلك بتقديم المساعدة التقنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار.

9 - ومع الإقرار بأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذي ترتكبه أطراف النزاع يختلف عن حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي لا يزال يرتكبها أفراد تابعون للأمم المتحدة في بيئات تشغيل معقدة، أكرر تعهدي بتحسين الطريقة التي تتبعها المنظمة لمنع ذلك السلوك والتصدي له. وفي تقريرتي عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/74/705)، قدمت معلومات عن الجهود الرامية إلى تعزيز الاستجابة على نطاق المنظومة وكفالة التنفيذ الكامل لسياسة عدم التسامح إطلاقاً.

## ثانياً - العنف الجنسي بوصفه أحد أساليب الحرب والإرهاب: الأنماط والاتجاهات، والشواغل الناشئة

10 - شهد العقد الماضي تحولاً في النموذج الفكري في الفهم العالمي لآثار فظائع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ولا سيما من حيث صلتها بالسلام والأمن الدوليين، والخدمات المتعددة القطاعات التي يحتاج إليها الضحايا، وحتمية الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن على نحو يراعي المنظور الجنساني، وضرورة معالجة عدم المساواة بين الجنسين كسبب جذري في أوقات الحرب أو النزاع وفي أوقات السلام. أما وقد كُسر الصمت، وأدت هذه المسألة إلى تحفيز الاهتمام العالمي بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات باعتباره عقبة أمام بناء السلام والتعافي، فإنه يجب ألا نسمح أبداً لهذه الفظائع بأن تستمر دون عقاب، وأن تصبح راسخة و"أمراً طبيعياً" في المجتمعات الخارجة من نزاعات. ويجب ألا تغيب عن بال المجتمع الدولي أبداً المعاناة الإنسانية العميقة التي تقع في صميم هذه الخطة. وبناء على ذلك، تُعرض في الفقرات 17 إلى 62 أدناه مجموعة من تجارب وآراء ومنظورات الضحايا، توضح الاتجاهات البالغة الأهمية والشواغل الناشئة، وينبغي أن تُقرأ دون أن يغيب عن البال أن هناك عدداً لا يحصى من القصص الأخرى التي لن تُسمع أبداً. فمعظم الضحايا يواجهون حواجز اجتماعية وهيكلية وأمنية يتعذر تجاوزها، بما في ذلك الوصم الذي يمكن أن تؤدي تداعياته إلى فقدان الحياة، وهذه الحواجز تحول دون حصر حالاتهم أو معالجتها أو إدراجها في السجل التاريخي. ويقتصر هذا التقرير على الحوادث التي تحققت منها الأمم المتحدة ولا يهدف إلى رصد مدى انتشار الحالات. ومع التسليم بأنه لا يمكن أن يعكس نطاق هذه الجرائم، فإنه يفيد في التعبير عن شدتها.

11 - في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعرضت أم لستة أطفال للعنف الجنسي على يد عناصر تابعة لائتلاف سيليك السابق سيطرت على قريتها. وخلال هجوم انتقامي شنته قوات ميليشيات "أنتي بالاك"، اختُطف وتم اغتصابها بصورة متكررة. وقد تمكنت في نهاية المطاف من الهرب من الأسر وقطعت مسافة تزيد على 130 كيلومتراً سيراً على الأقدام قبل أن تجد الأمان في قاعدة تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقامت الأمم المتحدة بنقلها إلى بانغي لتلقي الرعاية الطبية، ثم إلى منظمة غير حكومية محلية للحصول على الدعم النفسي والاجتماعي والتدريب على الإلمام بالقراءة والكتابة. وتعمل الضحية الآن بالنيابة عن آخرين من ضحايا العنف الجنسي، حيث تضطلع بالتوعية والإحالات. وتبين رحلتها الاستثنائية من ضحية إلى ناشطة ما يمكن أن يحدث عندما يتوفر الدعم في حينه وبصورة مناسبة. والواقع أن السنوات الأخيرة شهدت اتجاهاً إيجابياً فيما يتعلق بتزايد عدد الضحايا الذين جرى تعبيثهم كدعاة ومناصرين، وإشراكهم سياسياً في السعي إلى تحقيق السلام. ومع ذلك، ففي السياقات المشمولة بهذا التقرير، يظل هناك نقص مزمن في تمويل الخدمات الإنسانية لضحايا العنف الجنسي والجنساني، ويواجه الكثيرون المشاق من أجل أن يلبوا فقط احتياجاتهم الأساسية في أعقاب هذه

الفضائح. ويؤدي النقص في تمويل الاستجابة البرنامجية، بما في ذلك رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، إلى ثغرات كبيرة في نطاق وتغطية التدخلات المنقذة للحياة، والتدخلات التي يمكن أن تغير مجرى الحياة.

12 - وفي شمال مالي، تم اختطاف شقيقتين في سن المراهقة واعتصامهما جماعيا من قبل أفراد من الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وتلقت الفتاتان، لدى الإفراج عنهما، العلاج الطبي، ولكن لم تقدم أي شكوى إلى الشرطة، على الرغم من أن هوية الجناة معروفة للأسرة، بسبب الخوف من الانتقام. وفي مثل هذه الحالات، يظل الإفلات من العقاب هو القاعدة والمساءلة هي الاستثناء النادر، وهو ما يجزئ الجناة ويديم الحلقات المفرغة من الانتهاكات. وتبين هذه الحالة بوضوح واقعا مؤداه أنه في طائفة من البيئات التي جرى فحصها هذا التقرير تظل إمكانية اللجوء إلى القضاء تعوقها عوامل، منها الوصم، وعدم وجود تدابير لحماية الضحايا والشهود، ومحدودية توافر المساعدة القانونية، ومحدودية الوعي بسبل الانتصاف، وضعف المؤسسات المحلية. وفي بعض الحالات، تكون الجهات الفاعلة في قطاع الأمن نفسها متواطئة في الجرائم و/أو ترهيب الضحايا والشهود. وتواجه النساء والفتيات حواجز هائلة قائمة على نوع الجنس تعترض وصولهن إلى العدالة ترتبط بافتقارهن إلى التمكن الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال هناك تفاوت صارخ بين توثيق الجرائم، وهو عمل واسع النطاق، والفصل فيها، وهو أمر لا يزال بعيد المنال.

13 - واكتسبت مسألة التعويضات المقدمة عن جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بروزاً متزايداً في الخطاب العالمي على مدى العام الماضي، على خلفية عقود من الجهود ذات الصلة في مجال العدالة الانتقالية. وستتطلب المحاولات الرامية إلى مواصلة تقديم المساعدة والتعويضات في الممارسة العملية نهجا مبتكرة لضمان التمويل المستدام، بما في ذلك إقامة الشراكات مع القطاع الخاص، من أجل تقديم المساعدة للضحايا في السياقات التي توجد فيها ثغرة في مجال التعويضات. ويمكن أن يؤدي سد هذه الثغرة إلى مساعدة الضحايا على إعادة بناء حياتهم وسبل عيشهم، وإلى استعادة الثقة في المؤسسات الوطنية. ومع ذلك، تظل التعويضات هي تدخل العدالة الذي يلتزمه الضحايا بالقدر الأكبر ولكن يحصلون على أدنى قدر منه. وفي عدة سياقات مشمولة بهذا التقرير، أدى بطء وتيرة العدالة وغياب التعويضات إلى زيادة اللجوء إلى المحاكم التقليدية و/أو العرفية، التي غالبا ما تحل قضايا الاغتصاب من خلال تقديم المساعدة المادية لأسرة الضحية. ومع أن مثل ذلك النهج يمكن أن يخفف مؤقتا من حدة المصاعب الاقتصادية، فإنه لا يحقق شيئا يذكر فيما يتعلق بمعاقبة الجناة وردعهم، أو فيما يتصل بصون حقوق المرأة. وتشمل بعض التطورات الواعدة في هذا السياق ما يلي: (أ) الحكم الصادر في قضية أليماسي فريديريك، المعروف باسم "كوكوديوكو" في جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي خلص إلى أن الدولة مسؤولة عن تقديم تعويضات لإخفاقها في حماية المدنيين من العنف الجنسي الذي ترتكبه الميليشيات؛ (ب) تقديم تعويضات لأكثر من ثلث المسجلين من ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع في كولومبيا؛ (ج) الجهود المبذولة في العراق لوضع قانون للتعويضات وبرنامج لإغاثة ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، مع صرف منح أولية في عام 2019. وفي سياقات مثل غرب البلقان، اعترف في وقت متأخر بضحايا العنف الجنسي في زمن الحرب كضحايا حرب شرعيين، وهو وضع رسمي يجعلهم مؤهلين للحصول على تعويضات. إلا أنه في سياقات أخرى، مثل نيبال، لم يتقدم سوى عدد قليل من ضحايا العنف الجنسي للمطالبة بتعويضات، بسبب العتبات القانونية والإدارية المرهقة.

14 - وفي مقاطعة تنجانيقا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جُرد شاب من ملابسه واعتصب وأجبر على اغتصاب والدته أثناء هجوم شنته إحدى ميليشيات التوا على قريته. واستغرق شهورا عديدة للتغلب على

الشعور العميق بالعار والخوف من الوصم والأعمال الانتقامية لكي يلتصم الدعم. ولا يزال استخدام العنف الجنسي لتمزيق النسيج الاجتماعي وتقنيك الأسر، بما في ذلك من خلال انتهاك المحرمات الثقافية، واضحا بشكل خاص في سياق النزاعات الإثنية والقبلية. وقد استُخدم اغتصاب الرجال والفتيان لمهاجمة هويتهم التي بلورها المجتمع بوصفهم "حماة" ولإذلالهم في ضوء القوالب النمطية السائدة بشأن مناعة الذكور. وترتبط مخاطر وتداعيات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بأوجه الضعف القائمة على الهوية، وهي متعددة ومتداخلة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت النساء والفتيات يمثلن الغالبية العظمى من الضحايا المسجلين، المعرضات لخطر أكبر بسبب التمييز الهيكلي القائم على نوع الجنس في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وظل الرجال والفتيان يعانون من العنف الجنسي أثناء الاحتجاز في عدة بيئات. كما استُهدف أشخاص على أساس ميولهم الجنسية وهويتهم الجنسية الفعلية أو المتصورة كشكل من أشكال الاضطهاد. وواجه اللاجئون والمهاجرون مخاطر متزايدة من العنف الجنسي أثناء الفرار وفي سياقات التشريد، مما أدى إلى زيادة اللجوء إلى آليات تجاوب سلبية، مثل الزواج المبكر والقسري، وانسحاب النساء والفتيات من العمل والتعليم، كما لوحظ في الجمهورية العربية السورية والعراق واليمن وبين أفراد الروهينغيا المشردين في بنغلاديش. واستُهدفت نساء الشعوب الأصلية بشكل أساسي في سياق النزاع على أراضي الأسلاف والموارد الطبيعية، كما شوهد خلال فترات النزاع في غواتيمالا وكولومبيا. كما تعرض الأشخاص ذوو الإعاقة للانتهاك الجنسي، بما في ذلك بعد الانفصال عن مقدمي الرعاية لهم في فوضى الحرب، كما هو موثق في الجمهورية العربية السورية. وتتردد أصداء صدمة العنف الجنسي عبر الأجيال، لتؤثر بوجه خاص على الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب في زمن الحرب الذين كثيرا ما يعانون من انعدام الهوية والانتماء في مجتمعات شديدة الاستقطاب. ويتعين مواصلة النظر في محنة وحقوق الأطفال الذين يولدون نتيجة للاغتصاب في زمن الحرب، بما في ذلك مسألة ما إذا كان هؤلاء الأطفال معرضين بوجه خاص لأخطار التجنيد، وتغذية نزعة التطرف، والاتجار بالبشر، وما الذي يمكن القيام به لدعم إدماجهم الاجتماعي. ويتطلب اتباع نهج يركز على الضحايا، على النحو الذي أوضحه مجلس الأمن في قرار له لأول مرة في عام 2019 (القرار 2467 (2019))، الاعتراف بأن الضحايا ليسوا مجموعة متجانسة، بل يعانون من أضرار متباينة تستند إلى أوجه عدم مساواة متداخلة، يمكن أن تتفاقم بمرور الوقت ما لم تكن هناك استجابة مصممة خصيصاً لكل حالة. ويسلم ذلك النهج كذلك بضرورة إعطاء الأولوية لحقوق والاحتياجات والتطلعات المحددة للضحايا في جميع السياسات والبرامج والعمليات.

15 - ويجب أيضا أن يسترشد بالنهج الذي يركز على الضحايا في جهود الوقاية والإنذار المبكر، نظرا لأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات غالبا ما يسبقه التمييز والاضطهاد وخطاب الكراهية والتحرش على أساس نوع الجنس والهوية الجماعية، على نحو ما شوهد في بوروندي وجنوب السودان وميانمار وأماكن أخرى. وقد أدى خطاب الكراهية والتحرش القائمان على نوع الجنس، بالإضافة إلى ضيق الحيز المدني، على النحو المبين في استراتيجيتي وخطة عملي بشأن خطاب الكراهية، إلى اتجاه سلبي للهجمات والأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان الواجبة للمرأة، بما في ذلك كجزء من أعمال القمع السياسي والانتخابي. وفي غياب الضمانات الأمنية الفعالة، شهد العام الماضي انسحاب العديد من النساء من أدوار قيادية بارزة في عملية السلام والعدالة الانتقالية، كما حدث على سبيل المثال في كولومبيا، في أعقاب تعرضهن وأسرنهن لتهديدات واعتداءات. وعلى الرغم من ذلك، شهدت السنوات الأخيرة تفاعلا على مستوى غير مسبوق من جانب زعماء دينيين من مختلف الأديان، للمساعدة على تحويل الأعراف الاجتماعية الضارة، بما في ذلك من جانب أئمة في مالي، وزعماء يزيديين وسنة في العراق، ومجلس كنائس

جنوب السودان، والمجلس المشترك بين الأديان في البوسنة والهرسك، أدانوا جميعهم العنف الجنسي ودعوا إلى بذل جهود للتخفيف من الآثار الضارة اجتماعيا للوصم. فالزعماؤ الدينيون، باستخدامهم لسلطتهم الأخلاقية، يمكن أن يساهموا بصورة كبيرة في معالجة الأسباب الجذرية لهذه الجرائم، مثل عدم المساواة بين الجنسين المتجذرة وما يتصل بها من مدونات تتعلق بالشرف والعار. ولمثل هذه التفاعل أهمية خاصة في سياق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ذلك أنه يُنظر إلى النساء والأطفال الذين كانوا مرتبطين في السابق بالجماعات المتطرفة والإرهابية العنيفة باعتبار أنهم في المقام الأول "منتسبون" لتلك الجماعات لا ضحايا لها. وتقول فتاة من ضحايا الاستعباد الجنسي من قرية سنجار بالعراق: "كنتُ قد بلغت توا 14 عاما حين اختطفني تنظيم الدولة الإسلامية. وجرى فصلي عن عائلتي. وأخذنا تنظيم الدولة الإسلامية كسجناء وعذبنا لمدة ثلاث سنوات طويلة. إنهم هم المجرمون، ولكننا ما زلنا نعانى، وهم لا يحاسبون". وبالنظر إلى الأيديولوجية الأبوية القمعية التي يعتنقها العديد من الجماعات المسلحة، والتي تقوم على السيطرة على الحياة الجنسية والإنجابية للمرأة كجزء من استراتيجيات الإدامة الذاتية، فقد اعتُرف بالعنف الجنسي باعتباره شكلاً من أشكال العنف المتطرف وتكتيك من تكتيكات الإرهاب. ومع ذلك، فإن محاكمات مكافحة الإرهاب الجارية في العراق ومالي ونيجيريا لا تأخذ في الاعتبار جرائم العنف الجنسي. وعلاوة على ذلك، لا تزال أنماط القمع والعنف الجنسي القائمين على نوع الجنس مستمرة في المناطق المتضررة من تمرد تنظيم بوكو حرام، بما في ذلك عبر الحدود باعتبارها عاملاً يدفع إلى النزوح ويرتبط بالاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي، الذي يدر أرباحاً للجماعات المسلحة والإجرامية. ويلزم أن تكون هناك استجابة إقليمية لذلك الاتجار، تشمل التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد الحكومي الدولي في حوض بحيرة تشاد ومنطقة الساحل.

16 - ومثلما أُخبرت إحدى ضحايا العنف الجنسي في زمن الحرب من غواتيمالا الأمم المتحدة في عام 2019: "لا نريد أن يكرر التاريخ نفسه. إننا نعمل من أجل تحقيق السلام والعدالة حتى لا يعرف أطفالنا وأحفادنا هذه المعاناة أبداً". والواقع أن العنف الجنسي يرتبط باتجاهات أوسع تتصل ببناء السلام والعدالة الاجتماعية. ويخلص هذا التقرير إلى أن أنماط العنف الجنسي المتصل بالنزاعات لا تحدث في فراغ، وإنما ترتبط ارتباطاً مباشراً بعوامل مثل عودة الأعمال العدائية، والعسكرة، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتشرد الجماعي، وصعود التطرف العنيف، وانهايار سيادة القانون، وقرب حاملي الأسلحة من السكان المدنيين. وتشير التقارير المتعاقبة التي صدرت على مدى العقد الماضي إلى أن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات يتركز في سياقات الاحتجاز والأسر والتشريد وفي المناطق الريفية والناحية التي تضطلع فيها المرأة بأنشطة أساسية لكسب الرزق. وهذه هي أيضاً السياقات الأكثر تأثراً بالقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية وضعف تغطية الخدمات. وعلى الرغم من اعتماد العديد من الالتزامات بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، فإن العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية الأوسع نطاقاً تحول دون إنفاذها، مما يحول دون إحراز تقدم خطي من الالتزامات بالامتثال. وبناء على ذلك، يكون الهدف النهائي للخطة المتعلقة بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات ليس "خلو الحروب من الاغتصاب" وإنما خلو العالم من الحروب. وكما شوهد في السودان وفي أماكن أخرى في عام 2019، يشكل النساء عوامل قوية للتغيير. وهن لسن مجرد ضحايا للحرب، بل هن وسائط لتحقيق السلام والتقدم. وقد ثبت أن مشاركة المرأة في عمليات السلام تعزز استدامتها، غير أنه يظل من التحديات تأمين مشاركة المرأة وكفالة التصدي على النحو الواجب للمسائل التي تؤثر عليها بصورة هيكلية وغير متناسبة. ومع فجر عقد جديد من العمل بشأن هذه الولاية، يجب علينا أن نسخر القوة التحويلية للقيادة النسائية، ولتعزيز منظورات وتجارب الضحايا، من أجل الانتقال من طور القرارات إلى طور النتائج.

## ثالثاً - العنف الجنسي في البيئات المتأثرة بالنزاع

### أفغانستان

17 - لا يزال نقص الإبلاغ عن العنف الجنسي مصدراً للقلق في أفغانستان، وهو يعزى إلى حالة عامة من انعدام المساواة على أساس نوع الجنس، والمعايير الاجتماعية التمييزية، والوصم، وهو ما يحول دون إمكانية حصول النساء والفتيات على المعلومات أو الخدمات. ويتفاقم هذا الوضع بسبب مناخ الإفلات من العقاب، وانتشار العنف، ومحدودية إمكانية الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة. وفي عام 2019، وثقت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان 102 حالة من حالات العنف الجنسي، أمكن التحقق من أن 27 منها متصلة بالنزاع، تضرر منها 7 نساء و 7 فتيات و 13 فتى. ونُسبت تلك الحوادث إلى أفراد حركة طالبان. وكانت قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وميليشيا موالية للحكومة ضالعة أيضاً في هذه الحوادث. فقد تم توثيق حادثتين باعتبارهما "باتشا بازي"، وهي ممارسة تتطوي على الانتهاك الجنسي للفتيان من قبل رجال في مواقع السلطة. وأحيلت ثماني قضايا إلى النظام القضائي الوطني، مما أسفر عن أربع إدانات. وتلقت الأمم المتحدة مزيداً من المعلومات عن 18 ادعاءً ذا مصداقية بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، لم يتسن التحقق منها بسبب شواغل تتعلق بالسلامة.

18 - وواصلت الحكومة جهودها الرامية إلى مواءمة القوانين والسياسات المحلية مع المعايير الدولية، إذ أصدرت قانوناً بشأن حماية حقوق الطفل، وسياسة لحماية المرأة في حالات الحرب والطوارئ، واستعرضت كذلك قانون القضاء على العنف ضد المرأة، ووافقت على مشاريع لوائح بشأن صناديق طوارئ للضحايا. وتوجد في عدة مقاطعات مراكز لحماية الأسرة وأماكن ملائمة للمرأة لتقديم مساعدة شاملة لضحايا العنف الجنسي. وفي آب/أغسطس، أطلقت الحكومة خطة عملها الوطنية الثانية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، بدعم من الأمم المتحدة. وفي المناطق النائية التي تكون فيها سلطة الدولة محدودة، أسفر استخدام الآليات المحلية لتسوية المنازعات للتصدي للعنف الجنسي عن إجبار بعض الضحايا على الزواج من الجناة أو مواجهة الانتقام.

### التوصية

19 - أثنى على الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع إطار قانوني وسياساتي يوفر قدراً أكبر من الحماية للنساء والفتيات والفتيان المعرضين للخطر، وأحث على تنفيذه بالكامل، مع إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات المحلية الريفية والنائية ولمكافحة إفلات مرتكبي العنف الجنسي من العقاب. وأؤكد من جديد أهمية وضع عملية سلام شاملة يقودها الأفغان بمشاركة مجدية من النساء والشباب والأقليات، وأدعو إلى إنشاء فضاءات للمرأة لكي تشارك بنشاط في جميع مستويات صنع القرار من أجل توطيد المكاسب التي تحققت وتعزيز حقوق المرأة.

### جمهورية أفريقيا الوسطى

20 - يدعو الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة (S/2019/145، المرفق)، الموقع بين الحكومة و 14 جماعة مسلحة في شباط/فبراير 2019، إلى وقف جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني (المادة 5). بيد أن الأطراف الموقعة على الاتفاق لا تزال تستخدم العنف الجنسي بشكل صارخ كأسلوب لإرهاب المدنيين. ولا تزال هناك تحديات كثيرة فيما يتعلق بالرصد، بسبب القيود المفروضة على الوصول، والهجمات



التي تشنها الجماعات المسلحة ضد العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية، والتشرد الواسع النطاق. وفي عام 2019، تحققت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من 322 حادثاً من حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات تضرر منها 187 امرأة، و 124 فتاة، و 3 رجال، وفتيان، و 6 إناث مجهولات العمر. وشملت هذه الحوادث 174 حالة اغتصاب أو محاولة اغتصاب و 15 حالة زواج قسري. وفيما يتعلق بسمات الجناة، نُسبت 83 حالة إلى جماعات من ائتلاف سيليكيا السابق، و 48 إلى فولانيين، ربما يكونون منتسبين إلى ائتلاف سيليكيا السابق، و 47 إلى ميليشيات "أنتي بالاك"، و 19 إلى حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، واثنان إلى جيش الرب للمقاومة، وواحدة إلى عصابات إجرامية، وعدة حالات إلى جناة مجهولي الهوية. ونسب ما مجموعه سبع حالات جرى التحقق منها إلى القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وتشير التقارير إلى أن 60 في المائة من هذه الحوادث ارتكبتها أكثر من فاعل واحد. وعلاوة على ذلك، مع زيادة عدد المشردين، شهد عام 2019 أيضاً زيادة ملحوظة في مستوى العنف الجنسي الذي يحدث في مواقع المشردين داخليا والمجتمعات المضيفة، وفي المواقع الريفية، ولا سيما أثناء فرار النساء والفتيات من الهجمات، أو في سياق جمع الحطب والغذاء.

21 - وفي مقاطعة كوتو السفلى، دأبت عناصر من ميليشيات "أنتي بالاك" على اختطاف النساء والفتيات بصورة منهجية، والاعتداء على الضحايا جنسياً قبل بيعهن. وردت الحكومة بتعيين وزير النهوض بالمرأة والأسرة وحماية الطفل كمسؤول لتنسيق للتصدي للاتجار بالأشخاص. وفي مقاطعة مبومو في الشرق، التي لا يزال يتعذر بدرجة كبيرة الوصول إليها بسبب انعدام الطرق، تواصل الجبهة الشعبية من أجل نهضة وسط أفريقيا والاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى ارتكاب العنف الجنسي، مما أدى إلى حدوث تشرد جماعي. ويحول الخوف من الانتقام والوصم وانعدام الخدمات وانتشار الإفلات من العقاب على نطاق واسع دون قيام الضحايا بالإبلاغ عن هذه الجرائم وتلقي المساعدة. كما يشيع في المنطقة انتشار الأسلحة الصغيرة والاتجار بها. وقد أنشأ شركاء الأمم المتحدة هياكل مؤقتة لتقديم المساعدة النفسية الاجتماعية (مراكز إصغاء) في مواقع المشردين داخلياً ونشروا معلومات عن مسارات الإحالة. وقامت الأمم المتحدة أيضاً بتدريب أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي المنتشرين في مبومو في مجال منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له. وفي بانغي، فُتحت في عام 2019 ثلاثة ملاجئ توفر الحماية والخدمات المؤقتة لضحايا وشهود العنف الجنسي. إلا أنه لا تزال هناك ثغرات، بما في ذلك فيما يتعلق برعاية الصحة الجنسية والإنجابية للضحايا، وفيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والخدمات ذات الصلة، في المواقع الريفية في جميع أنحاء البلد. وفي تموز/يوليه، انضمت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، والجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، وعناصر ميليشيات "أنتي بالاك" إلى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما أسهم في انخفاض العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في غرب البلد، حيث كانت هذه الجماعات نشطة بدرجة كبيرة.

22 - وفي أيار/مايو، قامت ممثلي الخاصة بزيارة بانغي وبريا والتقت بالضحايا ومقدمي الخدمات المحليين الذين كانوا يبذلون جهداً شاقاً لتوفير استجابة شاملة في سياق القيود الشديدة على الموارد ومحدودية الأمن المادي والقدرة على الوصول. وقد أثّرت هذه التحديات في سياق حوار بناء مع الحكومة، أدى إلى توقيع بيان مشترك جديد بين الأمم المتحدة والسلطات الوطنية لتعزيز الحماية وتقديم الخدمات والمساءلة. واتخذت الحكومة أيضاً خطوات لتعزيز الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة لمنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، عن طريق الانتهاء من تعيين جميع الموظفين وإدماج تكاليفها التشغيلية في الميزانية الوطنية،

التي هي قيد موافقة البرلمان. وفي آب/أغسطس، وفي أعقاب تقارير عن انتشار العنف الجنسي على نطاق واسع في الأشهر الأولى من السنة على طول ممرات الترحال الرعوي بالقرب من كاغا باندورو، أجرت الوحدة المشتركة للاستجابة السريعة تحقيقاً ميدانياً بدعم من الأمم المتحدة، أسفر عن إجراء مقابلات مع 264 من ضحايا الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب والتعذيب. وذكر ربع الضحايا أن الجناة عناصر ائتلاف سيلينكا السابق، وأن رجالاً مسلحين مجهولي الهوية مسؤولون عن الحوادث المتبقية. وأحيلت القضايا إلى المدعي العام وأجريت محاكمات جنائية في محكمتي الاستئناف في بانغي وبوار. وبدأت في كانون الأول/ديسمبر في بانغي جلسة جنائية للنظر في 22 قضية من قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وواصل المدعي الخاص وقضاة التحقيق في المحكمة الجنائية الخاصة تنفيذ استراتيجيتهم للمقاضاة، ودخلت وحدة حماية الضحايا والشهود حيز التشغيل. ودعمت البعثة أيضاً عملية الفرز لمنع إدماج مرتكبي العنف الجنسي السابقين في القوات المسلحة.

#### التوصية

23 - أئتي على الحكومة لاعتمادها البيان المشترك الجديد وأدعو إلى وضع خطة عمل، بدعم من ممثلي الخاصة، وترشيح مستشار خاص معني بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في مكتب الرئيس. وأهيب كذلك بجميع الأطراف الامتثال لاتفاق السلام وإنهاء استخدام العنف الجنسي، ومحاسبة الجناة، وضمان أمن العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية.

#### كولومبيا

24 - يظل التوقيع في عام 2016 على الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إنجازاً عالمياً في الإدماج الفعال للاعتبارات الجنسانية في إطار اتفاق سلام وفي المشاركة المجدية للمرأة في تسوية النزاعات. غير أن تنفيذ الأحكام المتعلقة بنوع الجنس وحقوق المرأة قد تأخر عن التدابير الأخرى (CEDAW/C/COL/CO/9). وفي عام 2019، سجلت وحدة شؤون الضحايا الوطنية 107 445 ضحية من ضحايا النزاع المسلح، كان منهم ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وشكلت النساء والفتيات نسبة 89 في المائة من الضحايا، مع تضرر أيضاً 35 رجلاً و 3 أشخاص من المثليات أو المثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسانية أو حاملتي صفات الجنسين. وعلاوة على ذلك، كان من بين الضحايا 166 من الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي (143 امرأة و 22 رجلاً وشخص واحد عُرِف بأنه من المثليات أو المثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسانية أو حاملتي صفات الجنسين)، و 15 من مجتمعات الشعوب الأصلية (14 امرأة ورجل واحد)، و 28 من ذوي الإعاقة (23 امرأة و 3 رجال وشخصان من المثليات أو المثليين أو مزدوجي الميل الجنسي أو مغايري الهوية الجنسانية أو حاملتي صفات الجنسين). ومن مجموع الحالات، سُجلت 51 بوصفها حالات مرتكبة ضد أطفال (31 فتاة و 20 فتى). ووثقت الأمم المتحدة 10 من حالات العنف الجنسي كان مرتكبها المزعومون أفراداً في جيش التحرير الوطني، وجماعات إجرامية، وجماعات عنيفة أخرى. وكان أفراد من الجيش ضالعين بحسب الادعاءات في ثلاث حالات. ووثقت الأمم المتحدة تسعاً من حالات العنف الجنسي في المناطق الحدودية بين جمهورية فنزويلا البوليفارية وكولومبيا، حيث تعمل جماعات مسلحة عبر الحدود.

25 - ويدعم نظام الإنذار المبكر لأمين المظالم بالأدلة صحة الارتباط بين ارتفاع تركيز العنف الجنسي وديناميات النزاع. ففي مناطق مثل أنتيوكيا وتشوكو وكاوكا ونارينيو، استمر العديد من الجهات الفاعلة المسلحة مثل جماعة الدفاع الذاتي الغايتانية لكولومبيا، والجماعات الإجرامية، والجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، في التنافس على السيطرة على الأراضي والاقتصادات غير القانونية المحلية. وتقوم الجهات المسلحة غير المشروعة باستغلال المناطق الحدودية وطرق عبور اللاجئين والمهاجرين لتجنيد الأشخاص الضعفاء، ولا سيما السكان الأصليين، في الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة. وفي هذا السياق، تواجه النساء والفتيات مخاطر متزايدة للاتجار بالبشر، بما في ذلك لأغراض الاستعباد والاستغلال الجنسيين. وأبلغ مكتب أمين المظالم عن 480 تهديداً وجهت للقيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة، بما في ذلك إهانات معادية للمرأة وتهديدات بالعنف الجنسي. وتظل إمكانية اللجوء إلى القضاء تشكل تحدياً يواجهه ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ولا سيما في المناطق الريفية، على الرغم من زيادة عدد الشكاوى الرسمية في أعقاب الجهود المؤسسية الرامية إلى معالجة هذه المسألة. واستمر النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار في إحراز تقدم. وأصدرت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام مرسوماً يقضي بعدم منح العفو في حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وبأن تراعي التحقيقات المتصلة بتجنيد الأطفال الروابط مع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، أعطت لجنة الحقيقة الأولية لجمع الشهادات من ضحايا العنف الجنسي في زمن الحرب. ونفذت الشرطة الوطنية مشروعاً لإنفاذ تدابير الوقاية والاستجابة في حالات العنف الجنسي في المناطق المتضررة من النزاع، بما في ذلك من خلال نشر أفرقة متنقلة.

#### التوصية

26 - أحث الحكومة على التعجيل بتنفيذ الأحكام الجنسانية الواردة في اتفاق السلام. وأدعو السلطات إلى تعزيز قدرتها على أن تقوم بفعالية بمحاكمة مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتقديم تعويضات عنه، بما في ذلك للضحايا في المناطق الريفية والحدودية، وعلى مواصلة توسيع نطاق تغطية الخدمات لكفالة توفير استجابة شاملة، بما في ذلك توفير الحماية والضمانات الأمنية للضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة.

#### جمهورية الكونغو الديمقراطية

27 - زادت حدة عدم الاستقرار في الأجزاء الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية ابتداء من 30 كانون الأول/ديسمبر 2018، خلال فترة ما بعد الانتخابات، مع تأثر مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ومانيما وإيتوري بوجه خاص. وفي عام 2019، وثقت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية 1 409 حالات عنف جنسي متصل بالنزاع، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 34 في المائة منذ عام 2018. ومن بين هذه الحالات، تعزى 955 حالة إلى جماعات مسلحة من غير الدول. وفيما يتعلق بالجهات الفاعلة الحكومية، كانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية متورطة في 383 حادثة من هذه الحوادث، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 76 في المائة عن العام السابق. وكانت الشرطة الوطنية الكونغولية مسؤولة عن 62 حالة، ونُسبت تسع حوادث إلى جهات فاعلة حكومية أخرى. وتزامنت الزيادة في عمليات الإبلاغ عن العنف الجنسي مع ارتفاع في عدد العمليات العسكرية. وكان لتناوب جنود القوات المسلحة أثر سلبي على الانضباط والمساءلة، وهو ما ارتبط بانعدام الرقابة والإشراف على الجنود.

وشهدت أعمال العنف ذات الدوافع الإثنية ارتفاعاً حاداً في عام 2019، ولا سيما في مقاطعتي كيفو الجنوبية وإيتوري. وفي إيتوري، استهدفت ميليشيا ليندو نساء وفتيات من جماعة هيما خلال الهجمات التي شنت على القرى. وتورط أيضاً أفراد القوات المسلحة، الذين تم نشرهم في إيتوري للدفاع عن السكان المحليين، في أعمال عنف جنسي، ولا سيما ضد النساء والفتيات اللواتي حاولن الفرار من قرأهن. وأفيد بأن جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو - فصيل التجديد التي يقودها غيدون شيميراي مويسا وجماعة نياتورا استخدمتا الاغتصاب كشكل من أشكال التخويف والعقاب ضد النساء والفتيات اللاتي اعتُرن مؤيدات لجماعة مسلحة معارضة.

28 - ولا يزال الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية يشكل سبباً جذرياً ومحركاً للنزاع في شرق البلد. وفي تنجانيقا وكيفو الجنوبية ومانيمبا، استهدفت ميليشيا توا قرى في مواقع غنية بالمعادن، حيث استُخدمت العنف الجنسي كشكل من أشكال الانتقام ضد الجماعات الإثنية المتنافسة. وفي مناطق معروفة بتجارة الفحم المربحة في نيبراغونغو، بكيفو الشمالية، هاجمت القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نساء دخلن إلى منتزه فيرونغا الوطني لشراء الوقود. وأدى عدم كفاية الموارد المادية اللازمة للقوات العسكرية وعدم الاتساق في الأجور التي يتقاضونها ونشر الكنائس على مقربة من المناطق السكنية إلى اتباع أفراد قوات الأمن أنماطاً من السلوك الافتراضي ضد السكان المدنيين، بما في ذلك النهب والسلب والاعتصاب. وتم توثيق هذه الدينامية في بيني في أواخر عام 2019، في سياق العمليات التي شنت ضد تحالف القوى الديمقراطية. وعلى الرغم من حدوث ارتفاع حاد في عمليات الاستسلام الطوعي من جانب أفراد الجماعات المسلحة، عاد العديد من المقاتلين إلى الأدغال، في غياب برنامج وطني فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستأنفوا الأعمال العدائية. وأدمج مقاتلون سابقون آخرون في القوات العسكرية الوطنية دون تدريبهم بشكل مناسب على منع العنف الجنسي والتصدي له.

29 - وهناك قضايا ذات دلالات رمزية لا تزال جارية، من قبيل محاكمة نتابو نتابيري شيكا وسيرافين ليونسو بتهمة الاغتصاب الجماعي. ولا يزال المقدم مابيلانغوما ألما من القوات المسلحة طليقاً، على الرغم من الحكم عليه بالسجن المؤبد في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 لارتكابه جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب. وعملت الحكومة والأمم المتحدة عن كثب لإشراك قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في مفاوضات السلام، مما أدى إلى انخفاض مستويات العنف الجنسي المبلغ عنه الذي ترتكبه هذه الجماعة. وفي آذار/مارس، أطلقت البعثة خطة عمل شابوندا التي ترمي إلى منع ومعالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاع الذي ترتكبه فصائل ماي - ماي رايا موتومبوكي، التي كانت مسؤولة عن أكبر عدد من الحوادث المسجلة في عام 2018. وأدت هذه الخطة إلى انخفاض بنسبة 72 في المائة تقريباً في عدد حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع المبلغ عنه في المنطقة، وإلى محاكمة زعيم فصائل ماي - ماي رايا موتومبوكي، "كوكوديوكو"، الذي حُكم عليه بالسجن المؤبد لارتكابه جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي. وعلى الرغم من هذا الاتجاه المشجع، واصلت فصائل أخرى من فصائل ماي - ماي رايا موتومبوكي ارتكاب أعمال عنف جنسي ضد السكان المحليين في المناطق الغنية بالذهب في كيفو الجنوبية. وبدأت في عام 2019 محاكمة جاستين ماتاتا بانالوكي، المعروف أيضاً باسم كوبرا ماتاتا، المتهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب، وفي تموز/يوليه 2019، أذانت المحكمة الجنائية الدولية بوسكو نتاغندا لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب والاستعباد الجنسي. والحال أن إجراءات المطالبة بالتعويضات شاقة، ومراكز المشورة القانونية تقتصر على التمويل اللازم لمساعدة الضحايا بعد صدور الأحكام. وقد شاركت ممثلي الخاصة خلال زيارتها في كانون الأول/ديسمبر 2019 في إطلاق

خطة عمل الشرطة الوطنية الكونغولية لمكافحة العنف الجنسي، ووقّعت مع رئيس الوزراء إضافةً ألحقت بالبيان المشترك لعام 2013.

#### التوصية

30 - أرحب بالتوقيع على إضافة إلى البيان المشترك بين الحكومة والأمم المتحدة، وأشجع على تنفيذه تنفيذاً فعالاً. وأحث الجمعية الوطنية على ضمان اعتماد التشريعات التي لم تُعتمد بعد المتعلقة بحماية الضحايا والشهود، وتوفير المساعدة القانونية، وإنشاء صندوق وطني للتعويضات. وأحث الحكومة على كفالة عدم إدماج مرتكبي العنف الجنسي في المؤسسات الوطنية.

#### العراق

31 - واصل المدنيون الذين كانوا في السابق محتجزين لدى تنظيم الدولة الإسلامية في الجمهورية العربية السورية، بمن فيهم ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، العودة إلى العراق طوال عام 2019. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت مديرية الشؤون الأيزيدية التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية في حكومة إقليم كردستان إحصاءات بشأن أفراد الطائفة الأيزيدية المبلّغ عن اختفائهم منذ عام 2014: فمن بين الأيزيديين المختطفين الذين يقدر عددهم بـ 6 417 شخصاً، أنقذ أو لاذ بالفرار من خاطفيهم ما عدده 3 524 شخصاً (1 197 امرأة، و 339 رجلاً و 1 038 فتاة و 950 فتى) ولا يزال 2 893 في عداد المفقودين. ولا تشمل هذه الأرقام الجماعات المتضررة الأخرى، مثل الشيعة التركمان. وسجّلت هيئة التحقيق وجمع الأدلة التابعة لحكومة إقليم كردستان، التي أنشئت في عام 2014 لجمع الأدلة بشأن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية، أكثر من 1 000 حالة عنف جنسي مرتبط بالنزاع حتى الآن، ارتكب معظمها ضد النساء والفتيات الأيزيديات. ولا يزال هناك نقص في الإبلاغ عن العنف الجنسي بسبب الخوف من الانتقام والوصم وعدم توافر الخدمات واستمرار الشواغل الأمنية. وتشكل مخيمات النزوح مواقع تطوي على مخاطر شديدة، بالنظر إلى تزايد عدد الأسر المعيشية التي تعيلها نساء والانتماء المتصوّر إلى الجماعات المتطرفة. وقد أتاح إيصال المساعدات الإنسانية إلى المخيمات لضحايا العنف الجنسي المرتكب في السنوات السابقة التماس الدعم. فعلى سبيل المثال، تم مؤخراً توثيق 16 حالة، بما في ذلك ثماني حالات زواج قسري، وسيت حالات اغتصاب، وحالتان من حالات الإكراه على البغاء، وهي حالات وقعت في عامي 2015 و 2016. ونُسب 14 من تلك الحوادث إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وكانت حادثتان منها مرتبطتين بقوات الأمن العراقية. وتحققت الأمم المتحدة أيضاً من خمس حالات عنف جنسي ارتكبتها منتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في قضاء الحويجة بكركوك، التي تمثل آخر معقل لهم في العراق.

32 - وقدمت الرئاسة العراقية مشروع قانون بشأن الناجيات الأيزيديات في نيسان/أبريل يدعو إلى اعتبار الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين إبادةً جماعيةً وإلى محاسبة الجناة، فضلاً عن إقامة يوم وطني لإحياء الذكرى وتحديد التدابير المتعلقة بالتعويضات. ولا يزال مشروع القانون، بصيغته المعدلة ليشمل جماعات الأقليات الأخرى والأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب، في انتظار اعتماده من جانب البرلمان. ومع ذلك، لا توجد بعد لوائح اتهام بشأن العنف الجنسي الذي ارتكبه تنظيم الدولة الإسلامية. وقد أنشأت وزارة الهجرة والمهجرين برنامج إغاثة للأيزيديات الناجيات من أسر تنظيم الدولة الإسلامية، وهو معروف بمنحة الناجيات. وفي الفترة ما بين نيسان/أبريل وتموز/يوليه، قدمت الوزارة منحاً فردية قدر كل منها مليوناً ديناراً عراقياً (ما يقارب 1 700 دولار أمريكي) إلى 899 ناجية. ومع ذلك، توقف منذ تموز/يوليه رصد مخصصات في

الميزانية لهذه الخطة. وأصدرت رئاسة المجلس الروحاني الأيزيدي الأعلى مرسوماً ينطوي على الاعتراف بمعاناة النساء الأيزيديات اللاتي اتخذهن تنظيم الدولة الإسلامية رقيقاً ويرحب بعودتهن، وإن كان لم يشر إلى الإدماج الاجتماعي للأطفال الذين ولدوا نتيجة للاغتصاب. ولا تزال التحديات المتصلة بالتوفير الشامل للخدمات، ولا سيما إمكانية اللجوء إلى القضاء، ودعم سبل العيش، والرعاية الصحية العقلية ماثلة في بعض المجالات. ويدير شركاء الأمم المتحدة 55 مركزاً من المراكز الآمنة للنساء ويدعمون تشغيل خمسة ملاجئ للنساء تديرها الحكومة.

#### التوصية

33 - أثني على الحكومة لما تبذله من جهود لتنفيذ البيان المشترك في شراكة مع ممثلي الخاصة ومنظومة الأمم المتحدة، وللنظر في سن تشريعات بشأن مساعدة الضحايا وتقديم التعويضات لهن. وأكرر التأكيد على أهمية إجراء المحاكمات المتعلقة بالعنف الجنسي تمسحاً مع المعايير الدولية، وألاحظ أنه ينبغي مقاضاة المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية على هذه الجرائم تحديداً. وأحث الحكومة على ضمان حماية ومساعدة كل من الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب وأمهاتهم.

#### ليبيا

34 - ارتبط النقص المزمع في الإبلاغ عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع خلال عام 2019 بالخوف من الانتقام، والوصم، والتمييز الجنساني المترسخ، وذلك في سياق عام من الانقلابات. وأدى الهجوم العسكري الذي شنته القوات الخاضعة لسيطرة قائد الجيش الوطني الليبي الجنرال خليفة حفتر على طرابلس، إلى تقادم عدم الاستقرار وتقييد عمليات الرصد والإبلاغ. ونظراً للمحدودية الشديدة في إمكانية الوصول إلى مرافق الاحتجاز، تحققت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من سبع حالات فقط في عام 2019 تطال أربع نساء وفتاتين وناشط في شؤون المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وفي مركز معيثة للاحتجاز الذي تسيطر عليه قوة الردع الخاصة، التابع لوزارة الداخلية، تُحرم السجينات من الإجراءات القانونية الواجبة ولا يمكنهن الطعن في شرعية احتجازهن. وتعرضت أربع محتجزات للاغتصاب وأجبرن على التعري، وأفيد بأن الناشط في شؤون المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين تعرض للاغتصاب الجماعي على يد حراس قوة الردع الخاصة. ووثقت البعثة أيضاً أنماطاً من العنف الجنسي والاستغلال الجنسي والابتزاز والاتجار باللاجئين والمهاجرين في مراكز احتجاز الزاوية وتاجوراء وغريان وطريق السكة والخمس، وبعضها مرتبط بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. ويتعرض بعض النساء والفتيات المهاجرات لخطر كبير يتمثل في بيعهن لأغراض العمل القسري أو الاستغلال الجنسي للشبكات الإجرامية عبر الوطنية التي لدى بعض منها صلات بالجماعات المسلحة. وفي طريق السكة، تعرضت فتاتان للضرب العلني والاعتداء الجنسي.

35 - وحثت الأمم المتحدة الحكومة على إجراء تحقيق لتحديد أماكن الأشخاص الذين فقدوا من مراكز الاحتجاز وربما وقعوا ضحايا للاتجار بالبشر. وقام تحالف المساعدة القانونية لضحايا العنف في ليبيا، الذي أنشأه المجتمع المدني بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بزيارات إلى السجون، وقدم المشورة القانونية لضحايا العنف الجنسي، ودعا إلى اعتماد تشريعات لتعزيز الحماية. ولا تزال الطرق المؤدية إلى

السواحل الليبية، باعتبارها نقاط انطلاق إلى أوروبا، ملاذا للمهربين غير الشرعيين والشبكات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية.

### التوصية

36 - أحث السلطات على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى مرافق الاحتجاز، ووضع تدابير لحماية ومساعدة المحتجزين الذين تعرضوا للعنف الجنسي أو المعرضين لخطر هذا العنف. وأحث الحكومة أيضا على اعتماد تشريعات لمكافحة الاتجار، والقيام، بدعم من الأمم المتحدة، بتعزيز مؤسسات سيادة القانون لديها، لضمان التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي ومقاضاة مرتكبيه على نحو فعال.

### مالي

37 - أسهمت حالات التأخير في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة لعام 2015 في مالي، ولا سيما فيما يتعلق بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في استمرار عدم الاستقرار في المنطقتين الشمالية والوسطى، مما أعاق إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والإبلاغ. والسكان الذين يعيشون في المناطق التي تتسم بضعف وجود الدولة معرضون بشكل خاص لهجمات الجماعات المسلحة والعناصر المتطرفة، الأمر الذي يشكل محركا للنزوح القسري. وفي عام 2019، تحققت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي من 27 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع ارتكبت ضد 15 امرأة و 11 فتاة ورجل واحد. وكان من بين الجناة أعضاء في حركة إنقاذ أزواد، وتنسيقية الحركات الأزوادية، ومسلحون مجهولو الهوية. وأبلغ أيضاً عن ادعاءات بوقوع حالات استعباد جنسي وزواج قسري وإخفاء وحمل قسري. وفي حين تشير المعلومات المتاحة إلى أن معظم الحالات ارتكبتها عناصر مسلحة مجهولة الهوية، فإنها تشير أيضا إلى أن أفرادا من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول (أي الحركة العربية الأزوادية التي يقودها سيدي محمد، وتنسيقية الحركات الأزوادية، وحركة إنقاذ أزواد) قد ارتكبوا أعمال عنف جنسي متصل بالنزاع. ونُسبت الحالات أيضا إلى أفراد من قوات الدفاع والأمن المالية. وبالإضافة إلى ذلك، تحققت البعثة المتكاملة من 22 حادثا وقعت في عام 2018، ولكن لم يتم الإبلاغ عنها في ذلك الوقت بسبب عدم إمكانية الحصول على الخدمات المأمونة والسرية.

38 - وتُوجت زيارة ممثلي الخاصة في عام 2019 بالتوقيع على بيان مشترك مع الحكومة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، وهو ما أدى فيما بعد إلى صياغة خطة عمل تركز على أربعة مجالات استراتيجية هي: الوقاية، والحماية، وتقديم الخدمات، والمساءلة. وواصلت البعثة المتكاملة أيضا رصد تنفيذ البيانات الانفرادية الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع التي أصدرتها تنسيقية الحركات الأزوادية في عام 2017 واتتلاف الجماعات المسلحة (اتتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة) في عام 2016. ولا يزال الوصول إلى العدالة يشكل تحديا رئيسيا بسبب عدم كفاية مخصصات الميزانية ومحدودية تدريب الموظفين القضائيين، حيث لم تُقدّم إلى المحاكمة أي من قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وتضطلع منظمات المجتمع المدني بدور حاسم في مساندة الضحايا للتقدم والإدلاء بشهاداتهم في ظروف من السلامة والأمن، وفي الدعوة إلى اعتماد تشريعات لتعزيز المساواة بين الجنسين. وفيما يتعلق بإشراك المجتمعات المحلية للتخفيف من الوصم وتغيير المعايير الاجتماعية الضارة، استضافت البعثة المتكاملة حلقة عمل مع 113 إماما من المجلس الإسلامي الأعلى في مالي، مما أفضى إلى توقيع إعلان وإصدار فتوى لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

## التوصية

39 - أرحب بالبيان المشترك الذي وقعته الحكومة والأمم المتحدة وأدعو إلى تنفيذه بالكامل. وأحث السلطات على معالجة التحديات التي تحول دون احتكام الناجين إلى العدالة، وكفالة المقاضاة الفعالة في قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ولا سيما القضايا الـ 115 التي لا تزال معروضة على محكمة البلدية الثالثة في بامكو. وأشجع أيضا المشاركة الهادفة للمرأة في رصد وتنفيذ اتفاق السلام.

## ميانمار

40 - في عام 2019، ظلت طائفة الروهينغيا والأقليات الإثنية الأخرى معرضة لخطر العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأدى تزايد القتال بين قوات ميانمار المسلحة (تاتاماداو كبي) ومختلف الجماعات المسلحة، بما في ذلك جيش أركان، وجيش استقلال كاشين، والجيش الوطني لتحرير تأنغ إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين وتشريدهم في ولايات راخين، وتشين الجنوبية، وشان الشمالية، وكاشين. ولا تزال النساء والفتيات والفتيان معرضين لخطر الاتجار، ولا سيما انطلاقا من ولايتي شان الشمالية وكاشين، ومن مخيمات اللاجئين في بنغلاديش. ومخاطر الزواج القسري والحمل القسري والاستغلال الجنسي والاحتجاز والسخرة شائعة بين النساء والفتيات اللاتي يعشن في مخيمات المشردين داخليا وفي المناطق المتأثرة بالنزاع. ويتقادم المستوى المرتفع للمخاطر نتيجة للافتقار إلى سبل العيش والفرص الاقتصادية والقيود التي تفرضها السلطات على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني.

41 - وظل غياب المساءلة عن جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع المرتكبة ضد الروهينغيا في شمال راخين على حاله. وخلصت البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار بشأن العنف الجنسي والجنساني، على نحو ما ورد في تقريرها، إلى أن العنف الجنسي هو سمة مميزة لعمليات تاتاماداو في عامي 2016 و 2017. وعلاوة على ذلك، أظهر التقرير أن تلك الانتهاكات ارتكبت ضد نساء وفتيات الروهينغيا من أجل تخويف السكان المدنيين وإرهابهم ومعاقبتهم بوصف ذلك أسلوبا من أساليب الحرب. وعقب التوقيع على بيان مشترك في عام 2018 بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع بين الحكومة والأمم المتحدة والتصدي له، شُكلت لجنة وطنية معنية بالتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وأنشئ فريق عامل معني بترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ. وعززت الأمم المتحدة، إلى جانب شركاء من المجتمع المدني، مسارات الإحالة من أجل توفير الخدمات المتعددة القطاعات لضحايا العنف الجنسي، بما في ذلك الصحة العقلية والمساعدة النفسية الاجتماعية، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع. وتقوم وزارة الرعاية الاجتماعية والإغاثة وإعادة التوطين تدريجيا بتنفيذ إجراءات تشغيل موحدة لإدارة الحالات والمبادئ التوجيهية السريرية المتعلقة بالتصدي لحالات الاغتصاب. وفي تموز/يوليه، سُن قانون حقوق الطفل، الذي يجرم العنف الجنسي ويطلب من الحكومة والتاتاماداو والجماعات المسلحة اتخاذ تدابير لحماية الأطفال من العنف الجنسي. ولا يزال مشروع القانون المتعلق بمنع العنف ضد المرأة، الذي وضع في آذار/مارس 2013، ينتظر اعتماده من قبل البرلمان، وكذلك تنقيحات الدستور وقانون العقوبات التي أوصت بها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (CEDAW/CO/EP/1).



## التوصية

42 - أحث الحكومة على تنفيذ البيان المشترك وخطة العمل الرامية إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي له، بالتنسيق الوثيق مع ممثلي الخاصة وفريق الأمم المتحدة القطري. وأدعو كذلك الحكومة إلى النهوض بالإصلاحات التشريعية ذات الصلة، وتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار بشأن العنف الجنسي والجنساني، والامتثال للتدابير المؤقتة التي أمرت بها محكمة العدل الدولية. وأحث الحكومة على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع، ودعم إيفاد مستشار/مستشارة لشؤون حماية المرأة إلى مكتب المنسق المقيم.

## الصومال

43 - أدى النزاع الذي طال أمده في الصومال، بالاقتران مع السيطرة الفعلية لحركة الشباب على بعض المناطق، وانعدام المساواة الجنسانية المترسخ، إلى زيادة خطر العنف الجنسي الذي تواجهه النساء والفتيات، والحد بشكل كبير من الإبلاغ. وفي عام 2019، واصلت حركة الشباب استخدام العنف الجنسي كاستراتيجية للرقابة الاجتماعية في المجتمعات المحلية الخاضعة لنفوذها. وتعرضت النساء والفتيات بصورة منهجية للخطف وأجبرن على الزواج من المقاتلين كمكافأة لهم وكحافز للمجندين الجدد. وسمحت هذه الممارسة للمجندين بتعزيز مكانتهم الاجتماعية عن طريق الزواج من نساء ينتمين إلى عشائر أكثر بروزاً. وتعرض العديد من النساء والفتيات اللاتي تمكنن من الفرار للتهديد، كما تعرضن في بعض الحالات للاستغلال الجنسي في بيئات اللجوء والتشرد. وتحققت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من حالات عنف جنسي متصل بالنزاع ارتكب بحق 220 فتاة و 19 امرأة ونسبت هذه الحالات إلى: جهات فاعلة مسلحة مجهولة الهوية (120)، وحركة الشباب (26)، وقوات جوبالاند (18)، وميليشيات العشائر (19)، وقوات الشرطة في غالمودوغ (5)، وقوات ولاية الجنوب الغربي (4)، وشرطة بونتلان (2). وكانت قوة الشرطة الصومالية متورطة في 14 حادث وكانت 32 حالة متصلة بأفراد من الجيش الوطني الصومالي. ومن بين هذه الحالات، وقعت 78 حالة (46 في المائة) في ولاية جوبالاند.

44 - وتوصلت ممثلي الخاصة، خلال زيارة رسمية أجرتها في تموز/يوليه، إلى اتفاق مع الحكومة على وضع خطة عمل وطنية جديدة لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، من أجل المضي قدماً في تنفيذ البيان المشترك. وتواصل تدريب قوات الأمن الصومالية على منع العنف الجنسي في عام 2019، حيث تم تدريب 906 من أفراد القوات المسلحة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 30 ضابطة شرطة يعملن في مختلف مقاطعات مقديشو على تقنيات التحقيق في الجرائم الجنسية والجنسانية. وعكست الاستراتيجية الوطنية لمنع التطرف العنيف ومكافحته، التي اعتمدت في عام 2016، مشاورات أجريت مع النساء بشأن تجاربهن كضحايا للإرهاب وأدوارهن في بناء السلام والمصالحة. وعملاً بالبرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم، بدأ في كيسمايو وبيدواه بناء مراكز لتأهيل المقاتلات السابقات من النساء، بمن فيهن أولئك اللاتي تعرضن للعنف الجنسي، وستقدم هذه المراكز لهن المشورة وفرص التعليم والمساعدة في أسباب المعيشة. ولا يزال الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي يشكل مصدر قلق كبير، حيث لا تزال النظم القانونية المختلفة تعمل بالتوازي، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الإفراج عن المشتبه فيهم من الاحتجاز لدى الشرطة عقب وساطة الزعماء التقليديين. ولم يتم بعد إقرار مشروع قانون الجرائم الجنسية، الذي من شأنه أن يكفل التوقف عن تصنيف الاغتصاب بوصفه "جريمة مخلة بالأخلاق". وفي أعقاب

مشاورات أجراها علماء الدين الإسلامي بشأن مشروع القانون، حذفت الأحكام الرامية إلى تجريم زواج الأطفال. وفيما يتعلق بتقديم الخدمات، فإن الافتقار إلى التمويل المستدام للموظفين في مرافق الرعاية الصحية الحكومية يقوض توفير المساعدة، بما في ذلك الوسائل العاجلة لمنع الحمل والعلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية.

#### التوصية

45 - أثنى على الحكومة لالتزامها بتنفيذ خطة عمل وطنية جديدة لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع بدعم من ممثلي الخاصة ومنظومة الأمم المتحدة، وأدعو إلى إنفاذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع العنف الجنسي من جانب قوات الأمن الوطني. وأكرر نداءاتي الموجهة إلى الحكومة لاعتماد وسن قانون الجرائم الجنسية، بما يكفل أن تكون أي تعديلات تجرى عليه متمشية مع المعايير الدولية.

#### جنوب السودان

46 - عانى جنوب السودان من نزاع وعدم استقرار طال أمدهما، وصلت خلالهما جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع إلى مستويات مروعة من الوحشية، وهي أعمال ارتكبت في كثير من الأحيان بصيغة سياسية وإثنية واضحة. وعلى الرغم من الأحكام الصريحة الواردة في اتفاق وقف الأعمال العدائية بين حكومة جمهورية جنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان والاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان الذي يحظر العنف الجنسي، فإن استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ في عام 2019. ووثقت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان 224 حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع طالت 133 امرأة و 66 فتاة و 19 رجلاً و 6 فتيان. وتم أيضاً خلال الفترة قيد الاستعراض التحقق من الحوادث السابقة التي وقعت بين عامي 2014 و 2018، والتي طالت 55 امرأة و 26 فتاة. وترتبط حالات التأخر في الإبلاغ واستمرار نقص الإبلاغ بالخوف والوصم، ومحدودية وصول المساعدات الإنسانية، ووقوع أعمال العنف الجنسي في المناطق النائية. وشهدت السنة قيد الاستعراض انخفاضاً في الحالات المبلغ عنها مقارنة بعام 2018، وهو ما يمكن أن يعزى إلى انخفاض في الاشتباكات المسلحة نتيجة لتنفيذ وقف إطلاق النار الدائم والاتفاق المنشط. ومع ذلك، لا يزال قرب مواقع التجميع من المراكز السكانية المدنية يشكل خطراً كبيراً يتمثل في العنف الجنسي.

47 - وسُجلت غالبية حوادث العنف الجنسي في ولاية وسط الاستوائية، حيث اشتدت حدة القتال بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة التي لا تزال غير موقعة على اتفاق السلام. واستخدم الاغتصاب والاستعباد الجنسي والتعذيب الجنسي لأغراض التخويف والعقاب، على أساس الانتماء السياسي المتصور. وعلاوة على ذلك، استُخدم العنف الجنسي بوصفه استراتيجية قائمة على أساس إثني تهدف إلى تغيير التركيبة السكانية في المنطقة. وتأثرت مناطق أخرى مثل الوحدة (16 حادثاً)، وأعالي النيل (16 حادثاً)، وغرب بحر الغزال (11 حادثاً)، وغرب الاستوائية (8 حوادث) بالأعمال العدائية الفعلية، إما نتيجة للصراع الداخلي الناجم عن جماعات المعارضة أو الاشتباكات بين الميليشيات المحلية التي تتسم بوجود كبير للشباب المسلحين في صفوفها. وتورطت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في 37 في المائة من الحالات. وعزيت حالات أيضاً إلى أعضاء في جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان وأجهزة الأمن الوطني. وكانت قوات اللواء أوشان بوت المتحالفة مع قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان متورطة في 12 في المائة من الحالات. وكان الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لريك مشار

مسؤولاً عن 15 في المائة من الحوادث. وكانت جهات فاعلة أخرى من قبيل جبهة الخلاص الوطني والمليشيات القبلية ورجال مسلحون مجهولو الهوية مسؤولين عما تبقى من الحالات المبلغ عنها. وأبلغ أيضاً فريق الخبراء المعني بجنوب السودان التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2206 (2015) عن استخدام قوات أمن الدولة للعنف الجنسي ضد أشخاص يزعم أنهم مؤيدون لجبهة الخلاص الوطني ومدنيين. واستمرت في عام 2019 أنماط تعرض النساء للاعتداء أثناء سفرهن إلى المراكز الحضرية أو منها، أو أثناء عمليات اقتحام المنازل. ولم يوفر العنف النساء الحوامل أو الأطفال الذين لم تتجاوز أعمارهم 3 سنوات. وفي بعض الحالات، قُتل مدنيات بعد الاعتداء عليهن جنسياً. وفي آب/أغسطس، قُطعت رؤوس أربعة رجال في أعالي النيل بعد تشويه أعضائهم التناسلية. وارتكبت أعمال عنف جنسي ضد الرجال أيضاً بوصفها شكلاً من أشكال التعذيب في الاحتجاز ولا يزال هناك نقص في الإبلاغ عن هذه الأعمال نتيجة للمعايير الاجتماعية والثقافية الراسخة. وعلى الرغم من أن تعريف الاغتصاب المنصوص عليه في قانون العقوبات (2008) محايد جنسانياً، يخشى الضحايا الذكور تصنيفهم على أنهم مثليون ومقاضاتهم بموجب الباب 248 من القانون، الذي يجرم "الجماع الجسدي المخالف للطبيعة".

48 - ولا تزال الجهات الفاعلة في المجال الإنساني تتعرض لهجمات الجماعات المسلحة. وخلال الفترة المشمولة بالتحقيق، تعرض مجمع إحدى المنظمات الإنسانية لهجوم في أعالي النيل، وتعرض موظفان للاعتداء الجنسي، مما أدى إلى تعليق مشاريع منظمتهما. ولا يزال الجناة يستغلون مناخ انعدام الأمن السائد، ومحدودية سلطة الدولة، وانتشار الإفلات من العقاب على نطاق واسع. ويسهم ضعف سيادة القانون، والعسكرة، وهياكل القيادة والتحكم المتساهلة في تطبيع العنف الشديد، بما في ذلك العنف الجنسي. ويعوق الوصم والعار إمكانية الحصول على الخدمات المحدودة المتاحة للضحايا، مما يؤدي إلى الإصابة بالعديد من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي غير المعالجة، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية. ونُفذت استجابة لذلك حملات للتوعية بالعنف الجنسي والتشجيع على إجراء فحص الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه. وبدعم من الأمم المتحدة، تعمل حالياً تسعة مراكز للخدمات المتعددة في ثمانية مواقع في جميع أنحاء البلد، مما ييسر تقديم الخدمات الشاملة. ومع ذلك، لا تزال تغطيتها خارج المناطق الحضرية محدودة. وتتسم المبادرات التي تركز على المرونة الطويلة الأجل وتوليد الدخل للمرأة بالندرة. وبهدف تغيير المعايير الاجتماعية الضارة التي تشكل محركاً للعنف الجنسي والجنساني وتؤدي إلى استمراره، أصدر مجلس كنائس جنوب السودان بياناً وقعه زعماء دينيون نافذون يدين الوصم المرتبط بالعنف الجنسي ويشجع الإدماج والتماسك الاجتماعيين.

49 - وعلى الرغم من التحديات المستمرة، لوحظ أيضاً إحراز تقدم في عام 2019. وتواصل النهوض بتنفيذ خطط العمل المعتمدة عملاً بكل من البيان المشترك لعام 2014 الذي وقعه الرئيس كير والأمين المتحدة، والبيان الانفرادي الذي وقعه ريك مشار، زعيم الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان/ريك مشار. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، تم تدريب أكثر من 700 من ضباط قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان و 150 من ضباط الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان/ريك مشار على الأطر القانونية ذات الصلة التي تحظر استخدام العنف الجنسي، وعلى مبدأ مسؤولية القادة. وأصدر الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان/ريك مشار أربعة أوامر قيادة، أوغز أحدها إلى القادة في ولايتي غرب الاستوائية ووسط الاستوائية بتشكيل لجان للتحقيق في حالات العنف الجنسي المزعومة. وأصدرت جبهة الخلاص الوطني، وهي جماعة غير موقعة على اتفاق السلام، أمرين

مماثلين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان أيضا تنفيذ خطة عمل. وفي إطار متابعة تقرير مفوضية حقوق الإنسان لعام 2018 الذي يوثق عمليات اختطاف نساء وأطفال في ولاية غرب الاستوائية، اجتمعت ممثلي الخاصة مع ريك ماشار في أديس أبابا في تموز/يوليه للدعوة إلى الإفراج الفوري عن جميع النساء والأطفال المحتجزين رغما عنهم في القواعد العسكرية التابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان/ريك مشار. وفي 29 تموز/يوليه و 26 كانون الأول/ديسمبر، أصدر ريك مشار أوامر قيادة تدعو إلى إطلاق سراح هؤلاء النساء والفتيات. ولتيسير التنفيذ الكامل لتلك الأوامر، واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري العمل مع القادة المحليين لتشجيع الإفراج عن النساء والأطفال المختطفين وإحالتهم إلى هياكل الدعم الطبي والنفسي الاجتماعي. وتتواصل جهود الدعوة السياسية لضمان الإفراج عن جميع النساء والأطفال المحتجزين رغما عنهم.

50 - ولا تزال المساءلة الجنائية عن جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاع محدودة للغاية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حكمت محكمة مدنية على ستة عناصر في الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لتعبان دينق، وأحد أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لاغتصابهم أربع نساء بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وست سنوات وإجبارهم على دفع تعويضات للضحايا. ونجا اثنان من الجناة في وقت لاحق من الاحتجاز. وفي فبراير/شباط، تم الانتهاء من التحقيق الذي أجرته اللجنة الوطنية المنشأة بموجب الأمر الجمهوري 2018/25 في العنف الجنسي الواسع النطاق الذي ارتكب في بانتيو في عام 2018، ولكن لم يُعلن عنه. وعرضت الحكومة على مجلس حقوق الإنسان بعض النتائج الرئيسية التي توصل إليها هذا التحقيق، حيث اعترفت بـ 16 حادثة اغتصاب فقط وصفت بأنها "أعمال إجرامية عشوائية معزولة". وأدى ضعف نظام العدالة الرسمي إلى زيادة الاعتماد على الآليات العرفية والتقليدية للفصل في قضايا العنف الجنسي. وفي قضيتين أُفيد بأنهما ارتكبا من جانب عناصر من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان/ريك مشار ضد قاصرين، حكمت محكمة عرفية في غرب بحر الغزال على الجناة بدفع تعويضات لأسر الضحايا تتراوح بين 20 000 و 30 000 جنيه جنوب سوداني (153 دولاراً إلى 230 دولاراً) وبغرامة قدرها 3 000 جنيه جنوب سوداني (23 دولاراً)، بدلاً من السجن لمدة ثلاثة أشهر. ولا يزال إنشاء محكمة متخصصة لمحاكمة مرتكبي الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني معلقاً. وتتواصل الأمم المتحدة دعم السلطات في إقامة محاكم متنقلة لمقاضاة مرتكبي الجرائم الخطيرة في مختلف أنحاء البلد.

#### التوصية

51 - أرحب بإنشاء حكومة وحدة وطنية انتقالية منشطة وأحث جميع الأطراف على الامتثال التام للأحكام التي تحظر استخدام العنف الجنسي الواردة في اتفاق وقف الأعمال العدائية والاتفاق المنشط لتسوية النزاع. وأشجع الحكومة على التعجيل بتنفيذ خطط العمل الخاصة بقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وإنشاء محكمة متخصصة لمقاضاة مرتكبي الجرائم الجنسية والجنسانية، وتوفير الخدمات والتعويضات والجبر للضحايا. وأدعو إلى الإفراج الفوري والأمن عن جميع النساء والأطفال الذين اختطفوا أثناء الأعمال العدائية.

#### السودان

52 - في أعقاب سقوط الرئيس عمر البشير في 11 نيسان/أبريل 2019، وما تلا ذلك من تشكيل حكومة انتقالية في آب/أغسطس، حدث انخفاض في حدة وتواتر الاشتباكات بين القوات الحكومية وحركة جيش

تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، فضلا عن الفصائل الأخرى العاملة في منطقة جبل مرة الكبرى. ومع ذلك، ظلت الهجمات المحلية ضد المشردين داخليا وغيرهم من المجتمعات المحلية الضعيفة تعرض المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات، للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وتقت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور 191 حالة من حالات العنف الجنسي التي طالت 135 امرأة و 54 فتاة وفتيتين. وشكل الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب 80 في المائة من هذه الحالات. وتُسبب الحوادث إلى بدو مسلحين وأفراد من حركة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد وجماعات الميليشيات. وكانت قوات الأمن الحكومية، بما في ذلك القوات المسلحة السودانية وعناصر من قوات الدعم السريع وقوات الشرطة السودانية متورطة أيضا. وتم الكشف في النصف الثاني من العام عن ارتفاع حاد في حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الفتيات في سياق الاشتباكات المسلحة بين فصائل حركة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في منطقة جبل مرة، بهدف السيطرة على الأراضي في الجنوب الشرقي. ووفقا لمفوضية العون الإنساني في وسط دارفور، يُزعم أن ما يقدر بـ 125 امرأة تعرضن للاغتصاب في الفترة بين أيار/مايو وحزيران/يونيه عقب القتال بين الفصائل المنشقة عن حركة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في مختلف قرى شمال جبل مرة. ووصف الضحايا الجناة بأنهم مقاتلون سابقون في جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد ينتمون الآن إلى قوات الدعم السريع. ولاحظت العملية المختلطة نزوة في الحالات التي يُزعم ارتكابها من جانب بدو مسلحين خلال موسم الأمطار لتخويف المجتمعات الزراعية وإعاقة أنشطة كسب الرزق البالغة الأهمية. وفي تموز/يوليه، شنت مجموعة من الرجال المسلحين سلسلة من الهجمات ضد عدة مجموعات من النساء العاملات في المناطق الزراعية في قرى أروالا وناونغ كوزي وزاري وتارينغا وبورونغا. وفي إحدى هذه الحوادث، أُفيد بأن فتاة مراهقة تعرضت للاغتصاب.

53 - واضطلعت النساء والمنظمات التي تقودها النساء بدور حيوي في المظاهرات السلمية التي بدأت في كانون الأول/ديسمبر 2018. ومع ذلك، تعرض عدد منهن أيضا للاعتداء الجنسي بوصفه شكلا من أشكال العنف السياسي. وفي حزيران/يونيه، جرى الكشف عن لجوء قوات الأمن السودانية، بما في ذلك الأعضاء المفترض انتماؤهم إلى قوات الدعم السريع، إلى القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي. واعترفت السلطات بوقوع ما مجموعه 61 إصابة. ورداً على ذلك، أعلن رئيس الوزراء إنشاء لجنة تحقيق وطنية وفقاً للوثيقة الدستورية من أجل إجراء التحقيقات. وأحيلت عدة ادعاءات بوقوع حالات اغتصاب إلى الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان. وقامت الوحدة الحكومية لمكافحة العنف ضد المرأة والطفل بالتنسيق تقديم خدمات متعددة القطاعات للضحايا، بدعم من الأمم المتحدة.

54 - وفي النصف الثاني من عام 2019، نفذت العملية المختلطة أنشطة توعية مجتمعية في منطقة جبل مرة الكبرى، تهدف إلى توعية ضحايا العنف الجنسي بخدمات الدعم المتاحة. ودعمت الأمم المتحدة التدريب المكثف للشرطة السودانيين من المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة من أجل بناء قدراتهم على التصدي للعنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب 120 موظفا قضائيا على تعزيز المساءلة وإمكانية لجوء ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع إلى القضاء. ودعم صندوق الأمم المتحدة للسكان إنشاء 40 مكتبا للشؤون الجنسانية في مراكز للشرطة في أربع ولايات في دارفور، ودعم تدريب 112 من أفراد الشرطة والمدعين العامين والأخصائيين الاجتماعيين على تطبيق معايير حقوق الإنسان في الولايات في

التحقيق في العنف الجنسي والجنساني ومقاضاة مرتكبيه. ولا يزال الحصول على الرعاية الطبية المتخصصة في عدة مجالات، بما في ذلك العلاج الوقائي بعد التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية، محدودا بالنسبة لضحايا العنف الجنسي، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية أو الحمل غير المرغوب فيه. ولم يتم بعد القيام على نطاق واسع بتعميم تعديل عام 2015 للقانون الجنائي، الذي يميز بين الاغتصاب والزنا، على أفراد الشرطة الموجودين في الأماكن النائية التي ينتشر فيها العنف الجنسي. وعلاوة على ذلك، فإن كلا من عدم وجود قانون شامل لحماية الشهود والتعويضات، وعدم كفاية المساعدة القانونية، ومحدودية وجود مؤسسات سيادة القانون في المواقع النائية، لا يزال يثني الضحايا عن التماس العدالة.

#### التوصية

55 - أثنى على الحكومة لاعتمادها مع ممثلي الخاصة باسم الأمم المتحدة إطارا للتعاون من أجل التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. وأشجع السلطات على كفالة المساءلة عن جرائم العنف الجنسي ووضع قوانين بشأن تعويض الناجين وحماية الضحايا والشهود.

### الجمهورية العربية السورية

56 - بعد تسع سنوات من النزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية، لا تزال أعمال القتال المستمرة تلحق معاناة غير متناسبة ومدمرة بالمدنيين. وما زالت ترد تقارير عن حوادث العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، رغم أن الحالة الأمنية السائدة والسياق الذي يعمه انعدام المساواة الهيكلي بين الجنسين يحولان دون جمع بيانات شاملة. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن الاغتصاب والاستغلال الجنسي منتشران في مخيمات النازحين واللاجئين والمناطق المتأثرة بالنزاع، وأن الخوف من العنف الجنسي والتهديد به، بما في ذلك في سياق الاختطاف أو الاحتجاز، كانا عاملين رئيسيين تسببا في النزوح ودفع الأسر إلى الفرار من منازلها.

57 - وأشار الشركاء في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى استخدام آليات تكييف سلبية، مثل الزواج المبكر للفتيات باسم السلامة البدنية والمالية و/أو التغلب على وصمة العار التي تلحق ضحايا العنف الجنسي الفعليين أو المتصورين. وقد تم توثيق تهديدات العنف الجنسي بوصفها نمطا متكررا يحد من قدرة النساء والفتيات على التنقل. وتفيد لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية بأن المدنيين تعرضوا لأشكال مختلفة من العنف الجنسي في مرافق الاحتجاز الحكومية، وعند نقاط التفطيش، وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات المسلحة طوال فترة النزاع (انظر [A/HRC/43/CRP.6](#)). ويشمل ذلك اغتصاب النساء والفتيات لانتزاع المعلومات منهن أو إجبار أفراد من الأسرة على تسليم أنفسهم، فضلا عن التعذيب الجنسي المنهجي للرجال والفتيات. وعلاوة على ذلك، ومع تصاعد القتال بين قوات سوريا الديمقراطية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الشمال الشرقي، وصلت أعداد كبيرة من ضحايا الاستعباد الجنسي إلى مخيم الهول للنازحين، حيث تم حتى الآن تحديد 125 من الضحايا. وجرى التحقق من أن 39 طفلا ممن ولدوا نتيجة للاستعباد الجنسي قد تركتهم أمهاتهم في دور الأيتام. وبقيت امرأة يزيدية رفضت التخلي عن أطفالها في المخيم، ومن ثم فهي غير قادرة على الانضمام مجددا إلى مجتمعها المحلي. والواقع أن عدم قبول المجتمع المحلي للأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب هو عامل يحول دون العودة.

58 - ودعمت الأمم المتحدة بناء قدرات مقدمي الخدمات المحليين في مجال الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب. ويشير الأخصائيون في مجال العنف الجنساني إلى محدودية توافر الخدمات في العديد من المواقع، والثغرات الحرجة في التمويل، والتحديات التي تعترض إمكانية الوصول، وعدم احترام مبادئ السلامة والسرية في بعض المرافق الصحية. ولا تزال العدالة بعيدة المنال، حيث لم تتم مقاضاة أي من الجناة على جرائم العنف الجنسي. غير أن المدعي العام الاتحادي الألماني أصدر مؤخرا لائحة اتهام بحق مسؤول سوري سابق، هو أنور ر.، الذي ينتمي إلى الشعبة 251 في جهاز المخابرات العامة السورية، وقبض عليه، بسبب أكثر من 4 000 تهمة تتعلق بالتعذيب بوصفه جريمة ضد الإنسانية، بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء الجنسي المشدد.

#### التوصية

59 - أحث جميع أطراف النزاع، بما في ذلك حكومة الجمهورية العربية السورية، على وقف ارتكاب العنف الجنسي فورا، وكفالة معاملة ضحايا العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات التي وصفتها الأمم المتحدة بالإرهابية كضحايا للإرهاب يحق لهم الحصول على دعم شامل، بما في ذلك التعويضات والجبر. وأدعو كذلك الأطراف إلى التعاون الكامل في تحديد هوية النساء والفتيات المفقودات والمختطفات والمحتجزات تعسفاً، وتيسير عودتهن الآمنة إلى أسرهن. وأشير إلى أن أي قرار يتعلق بالأطفال ينبغي أن يسترشد بمبدأي مصالح الطفل الفضلى وجمع شمل الأسرة. وأشيد بالبلدان التي تستضيف اللاجئين السوريين وأشجعها على تعزيز تدابير حماية الأشخاص المتضررين من العنف و/أو الاستغلال الجنسي أو المعرضين لخطر ذلك.

#### اليمن

60 - منذ بداية النزاع قبل خمس سنوات، واجه اليمن أكبر أزمة إنسانية في العالم، حيث يحتاج 24,1 مليون شخص إلى المساعدة ويحتاج 14,4 مليون شخص إلى الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، نزح 3,65 ملايين شخص، وشردت 46 660 أسرة معيشية حديثاً في عام 2019. وأدت الأزمة الإنسانية وانتشار العنف على نطاق واسع إلى تقاوم التمييز الجنساني الموجود أصلاً، مما أدى إلى زيادة مخاطر العنف الجنسي، واللجوء بصورة أكثر تواتراً إلى آليات تكيف سلبية. فعلى سبيل المثال، في مخيمات النازحين، ينظر الآباء اليائسون إلى زواج الأطفال على أنه وسيلة لحماية الفتيات من التحرش والانتهاك الجنسيين. وأبلغ عن ثلاثة وثلاثين زوجاً لأطفال في محافظات صنعاء وعدن وإب والضالع في عام 2019. وتُبذل جهود لتعزيز مسارات الإحالة لتقديم الخدمات في هذه المناطق، على الرغم من أن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لا تزال تواجه قيوداً شديدة على إمكانية الوصول، ولا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين (المعروفون أيضاً باسم أنصار الله)، ترتبط بانهاية سيادة القانون وانتشار الميليشيات المسلحة.

61 - وفي عام 2019، واجهت النساء والأطفال خطراً كبيراً من العنف الجنسي، لا سيما في سياقات النزوح والمناطق التي تسيطر عليها أطراف النزاع. وقد وثق فريق الخبراء المعني باليمن المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2140 (2014) أن القيادات السياسية النسائية والناشطات يتعرضن للاستهداف المنهجي من قبل الحوثيين منذ عام 2017. فعلى سبيل المثال، تم توثيق اعتقال 11 امرأة واحتجازهن وإساءة معاملتهن، وتعرضت ثلاث منهن للاغتصاب بصورة متكررة أثناء الاحتجاز. وكانت حارسات من الحوثيين، يُعرفن باسم *الزنيبيات*، ضالعات أيضاً في التحريض على اغتصاب النساء، بما في ذلك أثناء عمليات الاستجواب

(S/2020/70). واتخذ مجلس الأمن القرار 2511 (2020) الذي أدان فيه، في جملة أمور، استخدام العنف الجنسي المتصل بالنزاع في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. ووثقت الأمم المتحدة كذلك ست حالات عنف جنسي متصل بالنزاع ضد ثلاث نساء وفتاة واحدة وصبيين. وفي إحدى هذه الحوادث، اغتصب مسلحون مجهولون الصبيين في محافظة تعز. ووقع حادثان آخران في عدن يُزعم أن قوات المجلس الانتقالي الجنوبي ارتكبتهما. وكان جنود سودانيون متمركزون في محافظة الحديدة مسؤولين عن محاولة اغتصاب واحدة في نيسان/أبريل وحالة اغتصاب تم التحقق منها في أيلول/سبتمبر. ووثق فريق الخبراء الدوليين والإقليميين البارزين (فريق الخبراء البارزين المعني باليمن) 37 حالة عنف جنسي وقعت بين عامي 2016 و 2019 على يد أفراد من قوات الحزام الأمني. وكانت القوات المسلحة اليمنية أيضا ضالعة في ذلك (انظر A/HRC/42/17). وعلاوة على ذلك، أبلغ فريق الخبراء البارزين عن العنف الجنسي في مراكز الاحتجاز، بما في ذلك السجون السرية، في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وفي إحدى الحالات، تعرض صبي محتجز في مركز الاحتجاز التابع لجهاز الأمن السياسي للاعتداء الجنسي، بالضرب على أعضائه التناسلية، والعري القسري، والتهديد بالاغتصاب. وخلص فريق الخبراء البارزين إلى أن هناك "أسبابا معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن جميع أطراف النزاع ارتكبت عنفا جنسانيا، بما في ذلك العنف الجنسي".

#### التوصية

62 - أحث جميع الأطراف على الالتزام بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، وتيسير وصول مقدمي الخدمات الإنسانية بأمان لتقديم المساعدة إلى ضحايا العنف الجنسي والجنساني، والمعرضين للخطر.

### رابعاً - التصدي لجرائم العنف الجنسي في بيئات ما بعد النزاع

63 - في البوسنة والهرسك، يمكن لأحداث من قبيل الذكرى السنوية الخامسة والعشرين المقبلة لمذبحة سريبرينيتسا واتفاق دايتون للسلام، التي تهدف إلى إحياء ذكرى الضحايا، أن تؤدي إلى إعادة الصدمة والألم بين ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذين كافحوا من أجل الاعتراف بهم كضحايا حقيقيين للحرب، ولا يزالون يفتقرون في كثير من الأحيان إلى نظم الدعم الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مناخ الاستقطاب السياسي، الذي يتم فيه التلاعب أحيانا بالألم الضحايا لتأجيج المظالم الجماعية، فضلا عن استمرار المصاعب الاقتصادية والرفض الاجتماعي، قد أدى إلى تفاقم الصدمات عبر الأجيال، ويتجلى ذلك بصفة خاصة في حالات الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب في زمن الحرب. واستجابة لذلك، اتخذت السلطات خطوات لتحسين نوعية المساعدة الطبية والنفسية - الاجتماعية والقانونية والمالية المقدمة للضحايا وتوسيع نطاق توافرها. وعلاوة على ذلك، عجلت الوزارة الاتحادية للعمل والسياسات الاجتماعية بتطبيق الفئة الخاصة لمن لهم صفة ضحايا الحرب المدنيين، من أجل تشجيع تسجيل ضحايا العنف الجنسي في زمن الحرب الذين لم يتقدموا حتى الآن. كما بُدلت جهود مؤسسية لتعزيز نهج يركز على الضحايا في تقديم الخدمات والتمسك بمعايير أفضل الممارسات الأخلاقية. وأقامت الأمم المتحدة شراكات استراتيجية مع المنظمات الدينية وجماعات الشباب الشعبية لتعزيز الروايات التحويلية حول العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وهذا جزء من جهد متضافر للتصدي للمعايير الاجتماعية الضارة المتصلة بالعار ولوم الضحايا، فضلا عن التهديدات المستمرة التي يواجهها الضحايا والشهود الذين أدلوا بشهادتهم في محاكمات جرائم الحرب، كجزء من حوار عام أوسع نطاقا بشأن الحفاظ على السلام.



64 - وقد استقرت الحالة السياسية في كوت ديفوار في السنوات الأخيرة، مع ما صاحب ذلك من انخفاض حدة العنف. ويشكل التقليل من حجم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام 2017، ورفع القوات المسلحة لكوت ديفوار من مرفق التقرير السنوي عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، أيضا في عام 2017 (انظر S/2017/249)، علامتين هامتين على إحراز تقدم في توطيد السلام. ولا تزال لجنة وطنية مؤلفة من أفراد قوات الأمن واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني تقوم برصد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والإبلاغ عنه، بدعم من الأمم المتحدة. وفي الفترة التي تسبق انتخابات عام 2020، تتخذ هذه اللجنة تدابير لمنع تجدد أنماط العنف السياسي، بما في ذلك العنف الجنسي، عن طريق وضع آليات للإنذار المبكر. وجرى التدريب وبناء القدرات لمساعدة قوات الأمن على ردع وكشف العنف الجنسي، وأنشئت مكاتب متخصصة للشؤون الجنسانية داخل الشرطة الوطنية، وتم تدريب موظفي قطاع العدل على الأطر القانونية ذات الصلة التي تحظر العنف الجنسي. وعلى الرغم من نشر مرسوم رئاسي في عام 2018، يمنح العفو للأشخاص الذين حوكموا أو صدرت أحكام بحقهم لارتكابهم جرائم متصلة بالأزمة التي تلت الانتخابات في الفترة 2010-2011، يؤكد النظراء المؤسسيون أن مرتكبي الجرائم التي تحظى باهتمام دولي لن يتمتعوا بالحصانة. ومع أن الحكومة قدمت تعويضات عامة للعديد من ضحايا العنف الذي أعقب الانتخابات، لم تُقدم للمحاكمة أي من حالات العنف الجنسي التي ارتكبت في هذا السياق ولم يتلق أي من الضحايا تعويضات.

65 - وفي نيبال، لا يزال ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع يواجهون عقبات في الحصول على الخدمات والتعويضات واللجوء إلى القضاء، بعد حوالي 14 عاما من توقيع اتفاق السلام الشامل (2006). والمخاوف من الوصم الاجتماعي وعدم وجود مساءلة جنائية عن الجرائم الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي، تمنع الضحايا من التقدم طلبا للانتصاف. ولم تُحل بعد قضية واحدة عن طريق الآليتين الوطنيتين للعدالة الانتقالية، وهما لجنة الحقيقة والمصالحة ولجنة التحقيق بشأن الأشخاص المختفين قسرا، اللتين أنشئتا في عام 2014. ومن بين الشكاوى المسجلة البالغ عددها 63 000 شكوى، تتعلق 308 شكاوى بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذي ارتكبه قوات الأمن الحكومية والمتمردون الماويون خلال فترة النزاع. وكانت أوجه التقدم في مبادرات الإفصاح عن الحقيقة والتعويضات، والجهود المبذولة لتحديد هوية مرتكبي هذه الجرائم محدودة. وتقوم الحكومة بوضع الصيغة النهائية لخطة عملها الوطنية الثانية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، التي تتضمن الأولويات الرئيسية لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك تحديات إعادة الإدماج الاجتماعي التي تواجهها المقاتلات السابقات والأطفال المولودون نتيجة للاغتصاب.

66 - وفي سرى لانكا، تعهدت الحكومة صراحة بالتصدي للعنف الجنسي والتعذيب والاختطاف والتخويف، وهي كلها جزء من مخلفات النزاع. وأنشأت مكتبا معنيا بالأشخاص المفقودين ومكتبا للتعويضات، على الرغم من تأخر إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة أو آلية قضائية. وقد حثت آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الحكومة على ضمان إتاحة التعويضات لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ومساءلة جميع الجناة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الحكومية، وإبعادهم عن جهاز الأمن.

## التوصية

67 - أحث حكومات البلدان التي تمر بعمليات للعدالة الانتقالية بعد انتهاء النزاع على كفالة حصول ضحايا العنف الجنسي في زمن الحرب على إمكانية الوصول الكامل إلى البرامج الوطنية للإغاثة والإنعاش والتعويضات على أساس المساواة أمام القانون، وعلى اتخاذ تدابير ملموسة لوضع حد لحلقة العنف المفرغة والإفلات من العقاب على هذه الجرائم. وأدعو كذلك هذه الحكومات إلى كفالة إجراء إصلاحات مراعية للمنظور الجنساني في قطاع الأمن، وتقديم خدمات شاملة للضحايا والأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب، وإعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى التخفيف من وصمة العار، كجزء من التدابير الرامية إلى إصلاح النسيج الاجتماعي الذي مزقه النزاع.

## خامسا - حالات أخرى مثيرة للقلق

## بوروندي

68 - لا تزال الأزمة السياسية والمتعلقة بحقوق الإنسان التي بدأت في عام 2015 على حالها، مع تزايد مخاطر العنف الجنسي التي تواجه النساء والفتيات، بما في ذلك كاستراتيجية لتخوينهن وعقابهن على انتمائهن السياسي المتصور. وأشارت لجنة التحقيق المعنية ببوروندي، في تقريرها الأخير، إلى السياق السياسي الذي ارتكبت فيه الجرائم في السنوات الأخيرة، بما في ذلك العنف الجنسي (A/HRC/42/49). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرضت ماري كلير نيونغيري، وهي سياسية بارزة من المعارضة، للاعتداء الجنسي والقتل. ونُسبت معظم حالات العنف الجنسي إلى قوات الأمن والاستخبارات وإلى أفراد من جناح الشباب في الحزب الحاكم المعروف باسم *إمبونير/كور*. ويعمل جناح *إمبونير/كور* في المناطق الحضرية والريفية على السواء، وبالإشتراك مع قوات الأمن الوطني ودائرة الاستخبارات الوطنية والسلطات المحلية. وقد ارتكب العنف الجنسي في أماكن إقامة الضحايا، بالاقتران مع الضرب والاختطاف وإعدام أفراد الأسرة. كما تعرضت النساء للاغتصاب أثناء اضطلاحهن بأنشطتهن اليومية لكسب الرزق، وكذلك أثناء محاولات الفرار من البلد، وفي بعض الحالات عند عودتهن. وأنشأت الحكومة أربعة مراكز للخدمات المتعددة من أجل تقديم المساعدة الشاملة لضحايا العنف الجنسي والجنساني. وتشمل العقوبات التي تعترض رصد حقوق الإنسان إغلاق المنظمات غير الحكومية المحلية المستقلة والمنافذ الإعلامية غير التابعة للحكومة. وطلبت الحكومة أيضا إغلاق المكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان، وهو ما بدأ نفاذه في شباط/فبراير 2019. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من 367 000 بوروندي التمسوا اللجوء في البلدان المجاورة، ويفيد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن 1,77 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

## التوصية

69 - أحث الحكومة على اعتماد تدابير لكفالة إمكانية لجوء ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء ومحاسبة الجناة، بمن فيهم أفراد قوات الأمن و *إمبونير/كور*. وأدعو الحكومة إلى التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولا سيما لجنة التحقيق.

## نيجيريا

70 - على الرغم من إحراز تقدم جدير بالثناء، لا تزال الحكومة تواجه تحديات في مواجهة تمرد بوكو حرام الذي دام عقدا من الزمن. واستمر العدد الكبير من الحوادث الأمنية المنسوبة إلى فصليين رئيسيين من فصائل بوكو حرام منذ أواخر عام 2018 في شمال شرق نيجيريا وأجزاء من الكاميرون وتشاد والنيجر، مما أسفر عن وقوع العديد من الخسائر في صفوف المدنيين والعسكريين، واندلاع أزمة إنسانية كبيرة. ويحتاج أكثر من 9,5 ملايين شخص في جميع أنحاء المناطق المتضررة إلى المساعدة الإنسانية والحماية، وقد أُجبر ما يقدر بـ 2,7 مليون شخص على الفرار من ديارهم. وفي هذا السياق، تواجه النساء والفتيات خطرا متزايدا من العنف الجنسي المتصل بالنزاع، بما في ذلك الاختطاف والاعتصاب والاستعباد الجنسي والزواج القسري. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت الأمم المتحدة 826 ادعاء بوقوع حالات عنف جنسي متصل بالنزاع، بما في ذلك الاعتصاب والزواج القسري. ولا يزال هناك نقص في الإبلاغ عن العنف الجنسي بسبب المخاوف من الوصم، وعدم المساواة بين الجنسين، والمعايير الاجتماعية التي تسكت الضحايا من أجل الحفاظ على سمعة الأسرة. وتُسبب 88 في المائة من الحوادث المسجلة إلى جماعات مسلحة، بما في ذلك بوكو حرام والقوة المدنية المشتركة. وكانت قوات الأمن، مثل الشرطة وقوات الأمن والدفاع المدني النيجيرية، متورطة في الحالات المتبقية ونسبتها 12 في المائة. وأفيد أيضا بأن 281 من هذه الحوادث وقعت عندما اختطفت بوكو حرام نساء وفتيات من بيوتهن أو الأسواق أو وسائل النقل العام. وسُجلت أيضا حالات اغتصاب وزواج قسري وتعرض للإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا والحمل غير المرغوب فيه. ويُستخدم الزواج القسري وزواج الأطفال كآليتين سلبيتين للتغلب على اليأس الاقتصادي وردع الجماعات المسلحة عن اختطاف الفتيات غير المتزوجات. ونظرا لمحدودية الفرص الاقتصادية وتقييد وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة، عانى العديد من النساء والفتيات من الاستغلال الجنسي.

71 - واستنادا ما مجموعه 477 امرأة وفتاة اختطفتهن في السابق الجماعات المسلحة، أو كن مرتبطات بتلك الجماعات، من الدعم في إيجاد سبل كسب الرزق، مما يسر قبولهن من جانب أفراد الأسرة والمجتمع المحلي في سياق عمليات إعادة الإدماج. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم فصل 217 فتاة عن القوة المدنية المشتركة، وتم دعمهن لإعادة إدماجهن في مجتمعاتهن المحلية. كما أطلق الجيش سراح فتاتين من الحجز الإداري. ونُظمت حلقات عمل تدريبية متخصصة للقضاة بالشراكة مع الرابطة الوطنية للقاضيات في نيجيريا والمحققين المتخصصين في مكافحة الإرهاب. وعلاوة على ذلك، تتلقى الوكالة الوطنية لحظر الاتجار بالأشخاص دعما لبناء القدرات للتصدي للعنف الجنسي في سياق الاتجار. وتنفذ الأمم المتحدة مبادرة تعرف باسم "بطلات السلام" لنصرة حقوق المرأة وأدوارها في بناء سلام مستدام في شمال شرق نيجيريا. وفي عام 2019، أدانت محكمة عسكرية أنشأتها القوات المسلحة النيجيرية جنديا واحدا وحكمت عليه بتهمة اغتصاب فتاة نازحة تبلغ من العمر 14 عاما، مما يمثل أول إدانة من هذا القبيل حتى الآن. ولا يجرم قانون منع الإرهاب (2011) العنف الجنسي صراحة بوصفه عملا إرهابيا، وقد أخفق المحققون المتخصصون في مكافحة الإرهاب والمدعون العامون في التصدي للعنف الجنسي بوصفه جزءا لا يتجزأ من أيديولوجية بوكو حرام وعملياتها، مما أعاق إمكانية لجوء الضحايا إلى القضاء.

## التوصية

72 - أحث الحكومة على كفالة المساءلة عن جرائم العنف الجنسي وتقديم خدمات شاملة للضحايا. وأشجع السلطات على إدراج جرائم العنف الجنسي على نحو فعال في التحقيقات والملاحقات القضائية لمقاتلي بوكو حرام، وعلى دعم إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات اللواتي احتجزتهن هذه الجماعة.

## سادسا - تقييم الثغرات عملا بقرار مجلس الأمن 2467 (2019)

73 - كرر مجلس الأمن، في قراره 2467 (2019)، الإعراب عن القلق البالغ الذي أعرب عنه في القرارات 1888 (2009) و 1960 (2010) و 2106 (2013) لأنه "رغم إدانته المتكررة لأعمال العنف المرتكبة ضد النساء والأطفال في حالات النزاع المسلح، بما في ذلك العنف الجنسي، ورغم دعواته الموجهة إلى جميع الأطراف في النزاعات المسلحة إلى الكف فوراً عن ارتكاب تلك الأعمال، فإنها لا تزال ترتكب في ظل الإفلات من العقاب في أحيان كثيرة وأضحيت ترتكب في بعض الحالات بشكل منهجي وعلى نطاق واسع بلغت فيه مستويات مريعة من القسوة". ووفقاً لطلب المجلس الوارد في الفقرة 5 من قراره 2467 (2019)، يقيم هذا الفرع الثغرات في الامتثال ورصد وتنفيذ الالتزامات من قبل الأطراف في النزاعات.

74 - ولا يزال مستوى امتثال جميع أطراف النزاع لقرارات مجلس الأمن منخفضاً بعد عقد من التركيز المتضافر. وهذا هو التقرير التاسع الذي أدرجت فيه الأطراف التي توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطاً من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي في البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو في مسؤوليتها عن ذلك، وذلك منذ إدراجها أول مرة عملاً بالقرار 1960 (2010). ومنذ ذلك الحين، أُدرج 65 طرفاً (50 جهة فاعلة من غير الدول و 15 جهة فاعلة حكومية) في 11 بلداً.

75 - ولم يُشطب من القائمة سوى جهة فاعلة حكومية واحدة، هي القوات الجمهورية لكوت ديفوار، حيث شطبت، على النحو المبين في تقريرتي في عام 2017 (S/2017/249)، على أساس تنفيذ الالتزامات والتدابير المبينة في قرار مجلس الأمن 1960 (2010) و 2106 (2013). وأزيلت من القائمة أيضاً عشرة أطراف من كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية العربية السورية عندما تم حلها أو لم تعد موجودة أو تفككت أو استوعبتها مجموعات أكبر.

76 - وتمشياً مع تقرير الأمين العام A/64/742-S/2010/181، يمكن رفع اسم طرف من القائمة إذا توقفت أنماط العنف الجنسي المنهجية المنسوبة إليه وفقاً للمعلومات التي تحققت منها الأمم المتحدة، وإذا نفذت التدابير المحددة في القرارات 1960 (2010) (الفقرة 5) و 2106 (2013) (الفقرتان 1 و 10) و 2467 (2019) (الفقرتان 1 و 2). ويتطلب النظر في رفع الأسماء من القائمة التزاماً واضحاً من طرف في نزاع ما، يشمل، كحد أدنى، تعهداً رسمياً بالتزامات محددة زمنياً قد تتخذ شكل بيان مشترك و/أو انفرادي أو إطار للتعاون، مع خطط تنفيذ تحدد الأنشطة والمعايير والجداول الزمنية. وحتى الآن، تعهدت سبع حكومات، أدرجت قواتها الوطنية (الجيش أو الشرطة أو أجهزة الاستخبارات) في القائمة، بالتزامات رسمية تقضي بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، وهي في مراحل مختلفة من التنفيذ. ويمثل هذا العدد جميع الأطراف الحكومية المدرجة في القائمة، باستثناء القوات المسلحة العربية السورية وجهاز الاستخبارات السوري، التي أدرجت في القائمة لمدة ثماني سنوات وأربع سنوات على التوالي، ولم تقطع أي التزامات أو تتخذ تدابير ملموسة وذات مصداقية من تلقاء نفسها.

77 - وأصدرت ثماني جهات فاعلة من غير الدول بيانات انفرادية تتناول على وجه التحديد العنف الجنسي وفقا لقرارات مجلس الأمن، وهي: الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لرياك مشار وجبهة الخلاص الوطني في جنوب السودان؛ وفي مالي، ائتلاف تنسيقية الحركات الأزوادية (الذي يتألف من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية الأزوادية، بقيادة سيدي محمد)، وائتلاف الجماعات المسلحة (الذي يتألف من تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، وجماعة طوارق إماغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، والحركة العربية الأزوادية، بقيادة ولد مولاي).

78 - ولم يقطع اثنان وأربعون طرفا مدرجا في القائمة أي التزامات، وقد أدرج 30 منها (71 في المائة) في القائمة لأكثر من خمس سنوات. ومن الجدير بالذكر أن 26 من هذه الأطراف هي جهات فاعلة من غير الدول. وفي جميع القرارات ذات الصلة، يعرب مجلس الأمن عن اعتزامه النظر في تطبيق جزاءات محددة الهدف ضد من يرتكبون و/أو يوعزون بارتكاب أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع. وقد اعتمد المجلس، منذ نظره لأول مرة في البند المواضيعي من جدول الأعمال المتعلق بالعنف الجنسي في حالات النزاع، معايير لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات تشمل التحديد فيما يتعلق بالمسؤولية عن أعمال العنف الجنسي في ثمانية نظم للجزاءات، وهي المتعلقة بجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبيا، ومالي، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، واليمن. وعلاوة على ذلك، وفي سياق لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، أعاد المجلس، في قراره 2368 (2017)، تأكيد "اعتزامه النظر في فرض جزاءات محددة الهدف على من يرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية أو تنظيم القاعدة من أفراد وكيانات ضالعين في الاتجار بالأشخاص في المناطق المتضررة من النزاعات المسلحة وفي العنف الجنسي في حالات النزاع".

79 - وخلال فترة الولاية التي امتدت 10 سنوات، لم يتم تحديد أي أفراد أو كيانات لتقرض عليهم جزاءات بسبب جرائم العنف الجنسي على وجه التحديد. غير أن جرائم عنف جنسي أضيفت إلى الموجزات السردية عن انتهاكات 21 فردا وأربعة كيانات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان، على الرغم من أن إدراج أسمائهم في قائمة الجزاءات استند في المقام الأول إلى أسباب أخرى. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك ترابطا محدودا بين الأطراف المدرجة في تقارير السنوية والأفراد والكيانات الذين تدرج لجان الجزاءات أسماءهم في قائمة الجزاءات. ولذلك، فإن إحالة الجناة الذين يتمادون في ارتكاب الانتهاكات والمدرجة أسماءهم في تقاريري لكي تنظر في شأنهم لجان الجزاءات ذات الصلة هو جانب هام من جوانب تعزيز الامتثال. وقد يؤدي استخدام مجلس الأمن للجزاءات وغيرها من التدابير المحددة الهدف إلى زيادة التكلفة المتصورة أو الفعلية التي يتكبدها الجناة، مما يشكل رادعا.

80 - وقد وضعت القرارات المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات النزاع إطارا للامتثال يتألف مما يلي: الرصد المنتظم على الصعيد الميداني؛ وتقديم التقارير إلى مجلس الأمن، بما في ذلك إدراج الأطراف في القائمة، على أن يجري استعراض هذه التقارير في شكل مناقشة سنوية مفتوحة؛ وتكليف ممثلي الخاص بإشراك الأطراف من الدول وغير الدول في التمهيد بالتزامات لمنع؛ وتقديم إحاطات إلى فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، على النحو المحدد في القرار 2242 (2015)؛ واعتزام المجلس المعلن اعتماد جزاءات، حسب الاقتضاء. ولا تزال الدعوات المخصصة الموجهة إلى ممثلي الخاص لتقديم إحاطات إعلامية خاصة بكل بلد إلى المجلس وهيئاته الفرعية، إضافة إلى مبادرات من قبيل عمل فريق

الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، تشكل محافل هامة لمعالجة العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع وجميع الجوانب الأخرى للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وفي الوقت نفسه، سيواصل ممثلي الخاص العمل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني والمحاويرين الآخرين ذوي الصلة لتحديد أفضل الوسائل والنهج للرصد المستمر لتنفيذ الالتزامات من جانب الأطراف، والتجاهل وعدم الامتثال من جانب الجناة الذين يتمادون في ارتكاب الانتهاكات، والوسائل المحددة التي يمكن من خلالها توجيه انتباه المجلس بصورة دورية إلى معلومات مفصلة عن الامتثال و/أو عدم الامتثال. ومن المأمول فيه أن تساعد هذه الجهود الشاملة على سد أي ثغرة قائمة في نظام الامتثال، وهو أمر حيوي لتعزيز الحماية والوقاية، وذلك بزيادة التدقيق والضغط على الأطراف المدرجة في القائمة.

81 - وتضع التوصيات الواردة في تقريرتي السابق (S/2019/280) منهاجا شاملا لسد الثغرات في الاستجابة الكلية وسبلا لدعم الجهود المحلية والوطنية والإقليمية لتلبية احتياجات الضحايا. ويتصل العديد من هذه التوصيات على وجه التحديد بسبل قيام مجلس الأمن بتعزيز ورصد تنفيذ أطراف النزاع للالتزامات. ولذلك، أحث مجلس الأمن والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة على كفالة تنفيذها بالكامل. وعلاوة على ذلك، رحب المجلس، في الفقرة 2 من قراره (2019) 2467 بالجهود التي يبذلها الأمين العام، وممثلته الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، ومستشارو شؤون حماية المرأة، وكيانات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة سعيا إلى أن تقوم جميع الأطراف في النزاعات بالتعهد بالالتزامات موقوتة ووضع خطط للتنفيذ في سبيل منع جميع أعمال وأشكال العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والتصدي لها، وشجع على اتباع نهج أكثر منهجية والتعجيل بتلك الجهود. وبالنظر إلى التحديات السياسية والتشغيلية الكبيرة المتصلة بهذه الالتزامات، أحث مجلس الأمن على مواصلة دعم هذه الجهود، بما في ذلك من خلال الرصد المستمر للتقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات.

قائمة الأطراف التي توجد أسباب وجيهة للاشتباه في ارتكابها أنماطا من الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو في مسؤوليتها عن ذلك

ليس القصد من القائمة التالية أن تكون شاملة، وإنما أن تتضمن أسماء الأطراف التي تتوفر بشأنها معلومات موثوقة. والجدير بالذكر أن أسماء البلدان لا ترد إلا للإشارة إلى المواقع التي يشتبه أن تكون الأطراف قد ارتكبت انتهاكات فيها.

### الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى

1 - جهات فاعلة من غير الدول:

- (أ) جيش الرب للمقاومة؛
- (ب) فصائل ائتلاف سيليكسا السابق: الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/فصيل غولا، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/فصيل عبد الله حسين، والتجمع الوطني من أجل التجديد في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ الحركة الوطنية لتحرير أفريقيا الوسطى؛ حركة محرري أفريقيا الوسطى لنصرة العدالة؛
- (ج) الجبهة الديمقراطية لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى/عبد الله مسكين؛
- (د) جماعة الثورة والعدالة؛
- (هـ) حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار - عباس سيدكي؛
- (و) الميليشيا المرتبطة بأنتي بالاكا.

### الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية

1 - جهات فاعلة من غير الدول:

- (أ) تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة - جانغويه؛
- (ب) تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة - فصيل التجديد، بقيادة "الجنرال" ماينزي بولير ليكوي؛
- (ج) تحالف القوى الديمقراطية؛
- (د) قوات الدفاع عن الكونغو؛
- (هـ) ميليشيات بانا مورا؛
- (و) القوات الديمقراطية لتحرير رواندا؛

- (ز) قوات المقاومة الوطنية في إيتوري؛
- (ح) ميليشيات كامونا نسابو؛
- (ط) جيش الرب للمقاومة؛
- (ي) جماعة اندوما للدفاع عن الكونغو؛
- (ك) جماعة اندوما للدفاع عن الكونغو - فصائل التجديد بقيادة "الجنرال" غيدون شيميراي مويسا؛
- (ل) جماعة ماي ماي كيفواوا؛
- (م) جميع فصائل جماعة ماي ماي سيمبا؛
- (ن) جماعة نيأتورا؛
- (س) جماعة ماي ماي رايا موتومبوكي؛
- (ع) جماعة ماي - ماي أبا نا بالي؛
- (ف) جماعة ماي - ماي مالايكا؛
- (ص) جماعة ماي - ماي فيمبو نا فيمبو؛
- (ق) جماعة ماي - ماي ياكوتومبا؛
- (ر) ميليشيات ليندو؛
- (ش) جميع ميليشيات توا.

2 - جهات فاعلة حكومية:

- (أ) القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية\*؛
- (ب) الشرطة الوطنية الكونغولية\*.

### الأطراف في العراق

جهات فاعلة من غير الدول:

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

### الأطراف في مالي

جهات فاعلة من غير الدول:

- (أ) الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي جماعة من تنسيقية الحركات الأروادية\*؛
- (ب) أنصار الدين، وهي جماعة من جماعات نصرّة الإسلام والمسلمين؛

\* تشير العلامة (\*) إلى أن الجهة التزمت رسمياً باتخاذ تدابير للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.



- (ج) حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا التي انضم أفرادها السابقون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى؛
- (د) تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وهي جماعة من جماعات نصرة الإسلام والمسلمين؛
- (هـ) جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، وهي جماعة من ائتلاف الجماعات المسلحة/ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة\*.

### الأطراف في ميانمار

جهات فاعلة حكومية:

القوات المسلحة لميانمار (تاتماداو كيي)\*.

### الأطراف في الصومال

1 - جهات فاعلة من غير الدول:

(أ) حركة الشباب.

2 - جهات فاعلة حكومية:

(أ) الجيش الوطني الصومالي\*؛

(ب) قوة الشرطة الصومالية\* (والميليشيا المتحالفة معها)؛

(ج) قوات بونتلاندي.

### الأطراف في جنوب السودان

1 - جهات فاعلة من غير الدول:

(أ) جيش الرب للمقاومة؛

(ب) حركة العدل والمساواة؛

(ج) الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموالي لرياك مشار\*؛

(د) الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، القوات المعارضة الموالية لنائب الرئيس، تابان دينق.

2 - جهات فاعلة حكومية:

قوات الأمن لحكومة جنوب السودان، بما في ذلك الجهات التالية:

(أ) قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان\*؛

(ب) جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان\*.

## الأطراف في السودان

1 - جهات فاعلة من غير الدول:

(أ) حركة العدل والمساواة؛

(ب) جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد.

2 - جهات فاعلة حكومية:

(أ) القوات المسلحة السودانية؛

(ب) قوات الدعم السريع.

## الأطراف في الجمهورية العربية السورية

1 - جهات فاعلة من غير الدول:

(أ) تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛

(ب) هيئة تحرير الشام بقيادة جبهة النصرة؛

(ج) جيش الإسلام؛

(د) حركة أحرار الشام.

2 - جهات فاعلة حكومية:

(أ) القوات المسلحة العربية السورية؛

(ب) جهاز الاستخبارات.

(ج) قوات الدفاع الوطني الميليشيات الموالية للحكومة.

## الأطراف الأخرى المثيرة للقلق المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن

جهات فاعلة من غير الدول:

جماعة بوكو حرام.